محتوى العدد

الافتتاحية..... 5

أولا : أبحاث ودراسات لغوية

- القياس اللغوي وتنمية الألفاظ..... 9
  د. حامد صادق قنيبي
- الصوت لفظا ومعنى..... 34
  د. يحيى عبد الرؤوف جبر
- نحو منهج محدد في الدراسات اللغوية..... 49
  د. محمد خليفة الأسود
- المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة..... 75
  د. جعفر دك الباب
- حول صياغة «فعول» من الفعل «نقل»..... 92
  د. أحمد شفيق الخطيب
- من خصائص اللغة العربية..... 102
  أ. محمد السيد علي بلاسي
- بعض المشاكل التي تواجه الهوساوي في نطق أصوات العربية..... 112
  أ. ثاني عمر موسى

ثانيا : أبحاث ودراسات في التعريب والترجمة والمصطلحية

- المترجم والمعجم الثنائي اللغة..... 121
  د. علي القاسمي
- نحو نظرية وظيفية لنحت المصطلحات في اللغة العربية..... 141
  د. حسن عطية طمان
- المصطلحية العربية المعاصرة..... 161
  أ. جواد سماعنه
- علم المصطلحات ومشروع جعل العربية لغة العلوم والتقنية..... 169
  أ. عصام عمران
- التعريب والترهيب : العربية والمغرب العربي..... 175
  أ. محمد الديداوي

• كلمات روسية دخيلة في العربية..... 182
د. سليم يوسف
• مع المعجم الوسيط في طبعته الثانية..... 184
أ. إدريس بن الحسن العلمي
• عبد الحق فاضل..... 186
أ. محمد شيت صالح الحياوي
ثالثا : مشروعات معجمية
• معجم التعليم والتدريب..... 190
د. المنجي الصيادي
• معجم مصطلحات علوم البيئة..... 219
د. فاضل حسن أحمد
• معجم علم وتقنية الغذاء..... 238
د. حسين عثمان
• المعجم الموسوعي للمعرب والدخيل في اللغة العربية..... 274
د. مناف مهدي الموسوي
رابعا : أنشطة ومتابعات ثقافية
• نشاط مكتب تنسيق التعريب
1 – ندوة دراسة معاجم مؤتمر التعريب السابع..... 292
2 – الندوة السابعة لتوحيد وتعريب مصطلحات الألعاب الرياضية..... 300
3 – مؤتمر تعريب تعليم الطب والعلوم الطبية في الوطن العربي..... 303
4 – الحلقة الدراسية العربية عن التعريب وتوحيد المصطلحات..... 314
5 – ندوة المصطلحات والمفاهيم في التاريخ..... 324
• توصيات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورتيه 58 و59..... 327
• أطروحات ورسائل جامعية..... 330
• إصدارات حديثة..... 335
خامسا : أبحاث ودراسات بلغات أجنبية
* The Syntactic, Semantic and phonological Generation of the Passivization Structures in Standard Arabic
Mazen Al-Waer Ph. D..... 338

افتتاحية العدد

ليس هناك ضرورة إلى إعادة القول بأن اللغة العربية كانت ولا تزال قادرة، بحكم طبيعتها وخصائصها وتراثها وبكل ما أسهمت به في حقل الحضارة الانسانية، في أن تكون لغة العلم الحديث وأداة التفكير العلمي القويم. واللغة العربية، قَدَرَةً ومنطلقا، مقوم رئيسي وعماد متين لوجود هذه الأمة واستمرارها. وإذا استطاعت أن تعبّر عن دقائق الوجدان الديني والخلجات الروحية بعد أن كانت لغة الوبر والفيافي، وإذا استطاعت أن تصبح لغة الاسطرلاب والمبضع الجراح والانحناء الشعاعي، بعد أن سبرت أغوار الاستنباط الفقهي والتفريع الأصولي، فإنها لا محالة أداة طيعة في مجال التعريب والاستعمال العلمي. ولا يكفي في هذا التعريب وضع المصطلح ورصه في معاجم مختصة، بل يجب أن يستخدم في مختلف جوانب الحياة بعد أن تتلقفه مؤسسات التعليم في كل مراحل التعليم، وبعد أن توليه دور البحث ومراكز الاختبار ومظان الاستعمال، ما يستحق من عناية، لينفذ المألوف من حياة الناس بعد ذلك. غير أن لهذا التعريب في وطننا العربي، ظروفا تحيط به وتؤثر فيه، فالوطن العربي أوطان، واللغة العربية بحر طمن عقودا وذرا من إرث امتدت أراضي أصحابه امتدادا شاسعا، وتعددت قبائلها لهجة واستعمالا قبل الاسلام، واختلفت أجناسا بعده. وكل هذه أسباب لاتساع اللفظ وتعدد المفهوم وغني اللغة قديما وحديثا. واللغة العالمة، المصدر الذي نعتمده اليوم، تمتاز بالدقة في سقوط اللفظ على مسماه أو في إحاطة المعنى بمفهومه، لأن هذا اللفظ ولد مع مسماه وهذا المفهوم حد بمعناه.

ونحن مطالبون بالغوص في ذلك البحر لاختيار المناسب من اللفظ، أو بالاتفاق في الأوطان لوضع المصطلح الواحد للمقابل الواحد في الوقت المناسب. وهذه مهمة صعبة، لم تعترض المخترع، لأنه يصنع الآلة ولفظها، ولكنها تعترض التابع، لأنه يختار من قديم أو سابق، لمولود لا يرتقي نسيجه لنسيجه ولا تتعلق أسبابه بأسبابه. ومن هنا فإن علينا أن لا نكتفي بالتعريب، ولكن من أوجب واجباتنا أن نهتم وبالدرجة الأولى، بالتنسيق، إذ النجاح فيه هو نصف التغلب على معضلة الظروف التي ألمحنا إليها من قبل. وهذا التنسيق هو وظيفة مكتب تنسيق التعريب الذي يعتبر أن من الواجب عليه أن يعتمد المجامع العربية واتحاد الجامعات والمجامع والهيئات والمنظمات والاتحادات المختصة والخبراء والمستعملين.

و من هذا الباب، فإننا نعتبر أن مجلة اللسان العربي، هي صلة الوصل الفعالة بيننا وبين المؤسسات العاملة في مجال اللغة والمصطلح والترجمة، وكل مهتم شغلته مسيرة اللغة العربية قديما وحديثا، تأليفا واطلاعا.

والمجلة هي المنبر الذي نتوجه من علاه إليهم ونامل أن يتوجهوا من علاه إلينا، لنكون جميعا عند حسن ظنك أيها القارىء الكريم.

ولعل هذا المولود الجديد يؤكد هذه العلاقة المتينة التي نريد لها أن تكون صريحة ومفيدة.

وفي هذا العدد الذي بين يديك أيها القارىء العزيز، تطالع أمر القياس اللغوي وفعاليته في تنمية اللفظ وإغناء اللغة. وقضية النحت ودوره الكبير في التوسع اللفظي، خصوصا عندما يكون هذا النحت محكما ومحكوما بقواعد وقوانين تبعد الخلط والعشوائية عن صناعة المصطلح، هذا المصطلح الذي يشدّنا دوما إلى النظر في علم المصطلحية وتباين مناهجه ومشكل التوحيد فيه. كما تطالع مواضيع تهتم بالبحث في استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، نحواً ودلالةً وصوتاً، أو تحرص على اقتراح مشروع قصدُه جعل العربية لغة للعلوم والتقنية.

ويضع العدد بين يديك أيضا مواضيع تتأمل في دلالة الصوت وسحره وسرّه في اللفظ أو سر اللفظ فيه أو في دوران المادة حول المعنى، ومنهاج الدراسة اللغوية الذي هو مناهج تبعا للمقاصد وتبعا للمدارس والاتجاهات والأنحاء. وقد يكون هذا المنحى مجسما في مدرسة معينة، هي المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة. أو في قضايا المعجم وأهمية الصيغ الصرفية وتوسيع الاستعمال بالوضع الجديد أو الاتباع. واشتمل العدد كذلك على دراسة حول موضوع «التعريب أو الترهيب» وهذا بدوره بحث يسطر قضايا اللغة الفصيحة وبناتها العاميات، وقضايا التعريب وأهميته وأبعاده في مسيرة عصرنا الحاضر.

ولم ترد مجلة اللسان العربي أن تخرج عن نهجها ومسلكها، فخصصت حيزا لعلاقة اللغة العربية بغيرها من اللغات، مثل علاقتها صوتا بالهوسا، أو دخيلا من الروسية أو تقابلا مع غيرها من اللغات. وهذا التقابل يعتمد أساسا المعجم الثنائي التقابلي، ولا بد لهذا المعجم من أسس تعتمد في صناعته وشروط يبنى عليها أمره.

وأفرد العدد قسما للمعجم مصطلحا أو تعريفا، فقدم إليك مصطلحات في التدريب والتعليم، وفي علوم البيئة، وعلم تكنولوجيا الأغذية. وعرض للمعجم الوسيط والمعجم الموسوعي للمعرب والدخيل في اللغة العربية. ولم ينس أن يفرد بابا للأبحاث الجامعية والاصدارات اللغوية.

وإذا كان المكتب حريصا، أن يضع بين يديك زبدة أبحاث أعلام الأمة العربية المهتمين بلغة القرآن، فيسعده كذلك أن يطلعك على جهوده الخاصة وندواته اللغوية والمنهجية التي ساهمت فيها المجامع اللغوية العربية مساهمة فاعلة.

وختاما، نرى من الواجب علينا أن نذكر القارىء بعَلَمٍ خدم اللغة العربية، وساهم بمجهود كبير، في مسيرة مكتب تنسيق التعريب، ذاكم هو العلامة عبد الحق فاضل، رحمة الله عليه، فكلمة طيبة فيه وفي ذكراه، وفاء منا لكل عالم جليل وتحية لكل مخلص غيور، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

رئيس التحرير
الدكتور أحمد شحلان

☐ القياس اللغوي وتنمية الألفاظ
د. حامد صادق قنيبي

☐ الصوت لفظا ومعنى
د. يحيى عبد الرؤوف جبر

☐ نحو منهج محدد في الدراسات اللغوية
د. محمد خليفة الأسود

☐ المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة
د. جعفر دك الباب

☐ حول صياغة «فَعُول» من الفعل «نَقَل»
د. أحمد شفيق الخطيب

☐ من خصائص العربية :
ـ دوران المادة حول معنى واحد
ـ الإتباع في اللغة العربية
أ. محمد السيد علي بلاسي

☐ بعض المشاكل التي تواجه الهوساوي في نطق الأصوات العربية
أ. ثاني عمر موسى

القياس اللغوي وتنمية الألفاظ

الدكتور حامد صادق قنيبي
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الاسلامية والعربية
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
الظهران ـ السعودية

الخلاصة

القياس منهج أصيل في الفكر الانساني. وهو وسيلة لمسايرة الحياة المتجددة، وقد ظل لصيق الصلة بنشأة كثير من العلوم العربية والإسلامية.

وهذا البحث (القياس اللغوي وتنمية الألفاظ) محاولة لوضع المسألة في الاطار الذي يخدم ما انتهى إليه مجمع اللغة العربية من أنَّ التوسع في القياس هو من أهم الوسائل الكفيلة بإنهاض العربية المعاصرة وتنمية ألفاظها، وحلّ الصعوبات الناجمة عن التطبيقات العملية في ميدان المصطلحات العلمية.

ولقد اقتضت الدراسة التمهيد بتوطئة لاستعراض شيء من تاريخ المسألة اللغوية، وتضمين رؤية الباحث لمفاهيمها.

توطئة عامة :

• منذ أواخر العصر الأموي عُني علماء البصرة والكوفة بجمع ألفاظ اللغة وأشعار العرب لحاجة الذين دخلوا في الاسلام إلى تعلّم القرآن، ولطروء ظاهرة اللحن بين المستعربين، وبعض العرب أنفسهم بسبب اختلاطهم بالأعاجم.

وأشهر رواة هذا العصر من علماء البصرة : أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، وخلف الأحمر (ت 180هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 211هـ)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت 216هـ)، ومحمد بن سلام الجمحي (ت 232هـ). ومن علماء الكوفة : حمّاد الرّاوية (ت 156هـ)، وأبو عمرو الشيباني (ت 206هـ)، وأبو عبيد القاسم ابن سلام (ت 224هـ).

هذا عن الرواة. أما أشهر الأعلام الذين كان لهم أثر محمود في تطوير الدراسات العربية على مدى القرون فهم كثيرون، نذكر منهم : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وعمرو بن عثمان بن قُنْبر، المشهور بـ «سيبويه» (ت 180هـ)، في المدرسة البصرية. وعليّ بن حمزة، المعروف ب «الكسائي» (ت 189هـ)، ويحيى بن زياد، المعروف بـ «الفرّاء» (ت 207هـ)، في المدرسة الكوفية. ثم أبو عليّ الفارسي (ت 377هـ)، وأبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، ومحمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، في مدرسة بغداد... وغيرهم من أصحاب المعاجم والدراسات اللغوية والبلاغية.

وتجدر الاشارة في هذه المرحلة من البحث إلى أن علوم اللغة والنحو والأدب كانت مختلطة وممتزجة، فكان عالم اللغة مثلا معيناً بالنحو والأدب أيضا، ثم أخذت هذه العلوم بالتمايز والاستقلال في القرون التالية.

• ولم يكن نشاط أئمة اللغة في جمع اللغة وتدوينها خلوا من منهج يتّبعونه، بل كان لهم ذلك، ويصحُّ أن نطلق عليه (علم الرواية اللغوية والأدبية)، ويمكن ملاحظة قيامه على ثلاثة أركان، هي :

١ ـ المكان :

ويُقصد به مواطن بعض القبائل الضاربة في وسط الجزيرة العربية (بين غربي هضبة نجد، وشرقي سفوح الحجاز، وهو ما يسمونه عالية السافلة «نجد» وسافلة العالية «المدينة»)، يقول أبو عمرو بن العلاء : لا أقول قالت العرب إلا ما سمعتُ من عالية السافلة، وسافلة العالية. وعن قبائل العرب هذه أخذ اللغويون والرواة مادتهم اللغوية، لأنهم رأوا بعدهم عن التأثيرات الخارجية التي يحتمل أن تُفسد السليقة اللغوية العربية. نقل السيوطي عن إبراهيم الفارابي[1] (ت 370هـ) في أول كتابه المسمى (الألفاظ والحروف) قوله : «كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة في النفس»، ثم يقول وهو يرتب درجات الفصاحة : «والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقتُدِيَ، وعنهم أُخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم : قيس، وتميم، وأسد ؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ـــ ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حَضَرِيٍّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[2].

لقد وصف متقدمو علماء اللغة والنحو كلام العرب الخُلَّص، في هذه المواطن فصيحا موثوقا به، ولكنهم اختلفوا في جواز الاستشهاد بلغة غيرهم من هذه القبائل، فقد اقتصر البصريون على الأخذ عن قبائل معينة، وتركوا ما عداها، محتجين بفساد لغتها. أما الكوفيون فقد اعتبروا كلّ القبائل العربية سواء، يُعْتَدُّ بأقوالها. يقول رمضان عبد التواب : «والواقع أن كلا الفريقين مخطىء في نظرته هذه، إذ كان الهدف هو وضع قواعد للغة الفصحى، أو بعبارة أخرى : للغة الأدبية المشتركة بين العرب جميعا ؛ فلم يكن الفرق بين اللغة المشتركة واللهجات واضحاً في أذهان اللغويين، في هذه الحقبة من التاريخ، وضوحاً تامّاً ؛ ولذلك سعى البصريون للأخذ عن قبائل معينة، وهدفهم هو الوصول إلى تقعيد اللغة الأدبية المشتركة، غير أنهم لم يفرقوا فيما أخذوه عن هذه القبائل، بين تلك اللغة المشتركة، ولهجات الخطاب. ومن هنا جاء الخلط والاضطراب، وأريناهم يؤولون كل مثال شذ عن قواعدهم. ولم يكن الكوفيون أقلّ

منهم حظّاً في الاضطراب والخلط ؛ لأنهم أخذوا عن كلّ العرب، ولم يفرقوا كذلك بين اللغة المشتركة، ولهجات الخطاب»[3].

وإذْ نُكبر الجهود المضنية التي بذلها رواد الجمع الأول، وعلماء اللغة من بعدهم. ونُكبر فيهم الحرص المخلص لخروجهم إلى البادية وتحمّلهم وعثاء السفر، ومحاولتهم جمع اللغة حفظاً وتدويناً ـــ فإنه ما كان لتلك الجهود أن تجمع كلّ اللغة، وأن تخلو من ثغرات فتحت المجال أمام العلماء لمزيد من الدراسات، على نحو ما نشير إليه في الفقرات التالية :

ـ إن عدد القبائل المُبعدة عن منهجهم هذا كان أضعاف القبائل المعتمدة لأنهم كانوا «مقتصرين في الأخذ عن نحو ست (بعد قريش) من تلك القبائل، تاركين ما عداها من باقي القبائل التي تجاوز الثلاثين قبيلة... بل إنهم لم يستطيعوا استيعاب اللغات واللهجات الخاصة بتلك القبائل الست[4]». ولقد أحسَّ أبو عمرو بن العلاء بهذا القصور في منهج الجمع اللغوي : «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[5].

ولقد ناقش عليّ أبو المكارم قائمة الفارابي اللغوي، ورأى أن اللغويين أخذوا أيضا عن فصحاء الحضر، وهم فئتان : فئة من الأعراب البداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى في العراق مستقرا لهم ومقاماً، فظلوا بمنجى عن الاختلاط بالأعاجم والمولدين فسلمت لهم لغتهم. وفئة من أهل الحضر صحّت عند اللغويين والنحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم بما حفظوا من قرآن وشعر ومرويات مأثورة، ومنهم عمر بن أبي ربيعة، وجرير والفرزدق، والأخطل، وكثير، والأحوص، والكميت، وبشار، ورؤبة، والعجاج وغيرهم. وانتهى إلى القول : «...وإذن ليس صحيحا ما قرره السيوطي من أنه (لم يؤخذ عن حضريّ قط)، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية»[6].

ـ اختلاف العلماء في تحديد مستويات الفصاحة عند القبائل، فَعُلْيا هوازن، وهي أفصح العرب على رأي أبي عمرو، غير داخلة في القبائل الست (بعد قريش). وكانت (ثقيف) من عُلْيا هَوازن، وهي مما انصرف عنها أهل الجمع اللغوي من البصريين بدعوى «مخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم»[7]. بل أحجم جماعة من العلماء عن الأخذ بلغات بعض القبائل رغم ورودها في القرآن الكريم : «روى أبو عبيد من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، قال : نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العَجُز من هوازن، وهم الذين يقال لهم عُليا هوازن، وهم خمس قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونَصْر بن معاوية، وثقيف. قال أبو عبيد : وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر، وذلك لقول رسول الله ﷺ : أنا أفصح العرب بَيْد أني من قريش، وأني نشأت في بني سعد بن بكر. وكان مُسْتَرْضعا فيهم وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عُليا هوازن، وسُفْلى تميم»[8]. ويتساءل صبحي الصالح : «إن كان الأقدمون قد اقتصروا في شواهدهم على عرب البادية، فلماذا رجحوا لغة قريش وما هي من البداوة في شيء ؟ إنها، على عكس من ذلك، لغة الحضارة بين العرب قاطبة !»[9].. نعم لقد كان لقريش اتصالات بشتى قبائل العرب (حج ومواسم وأسواق)، وكذلك اتصال بالأمم الأجنبية (تجارة ورحلات الشتاء والصيف). وقد تأثّرت وأثّرت لغتها بمن خالطت.. لهذا نرى رفض لغات القبائل لما سلف غير مقبول.

ـ اختلاف الآراء واللجوء إلى التأويل، ولعل في الحوار التالي توضيحا لما نذهب إليه : «قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعته مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه ؟ فقال : لا، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟! قال : أعْمَلُ على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[10].. وقوله (أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات) قول لم يجد سبيله إلى التطبيق الحقيقي الكامل، إذ إنّ ذلك (الأكثر) إنما كان كذلك بالنسبة إلى ما جمعه اللغويون، لا بالنسبة إلى ما قالته العرب.

وأجدني مسوقا إلى استنتاج اضطراب (عنصر المكان) في مسألة الاحتجاج اللغوي، وأختم بما قاله أحمد علم الدين الجندي[11] : «أرجّح أن علمـاء البصرة كانت عندهم حساسية لغير قائمة الفارابي، وتلك الحساسية تجلت واضحة في عقول البصريين عندما رأت بعض الدوائر العلمية الممثلة في رجال الكوفة أن تتوسع في الأخذ فأدخلت قبائل استنكفت الدوائر البصرية أن تأخذ عنها، فقد أورد ابن النديم في أخبار الرياشي البصري (ت 257هـ) أنه قال :[12] (نحن نأخذ اللغة من حرشة الضِباب[13]، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخـذونها عـن أكلـة الشوارِيز[14]، وباعة الكواميخ[15]) ـ كما وجدنا تلك الحساسيـة تظهر بوضوح وتتحول إلى هجوم عنيف في وجه الكسائي زعيم المدرسة الكوفية من قبل البصريين... وهذه التهم التي يوجهها البصريون إلى علماء الكوفة لمساواتهم في الأخذ عن القبائل العربية منشؤها العصبية».

ب ـ الزمان :

عصور الاحتجاج اللغوي وتحديدها مسألة شغلت بال العلماء طويلا منذ نشأة البحث اللغوي : فما هي الأسس التي ارتضاها العلماء في فصيح اللغة، أو غير فصيحها ؟ وأي القبائل يُرتضى شعرها أو نثرها ؟ وهل النثر والشعر سواء في الاحتجاج اللغوي ؟... أول ما نلحظه أنهم فرّقوا بين النثر والشعر، فقد عمدوا إلى (قائمة القبائل) بالنسبة للنثر، واختلفوا في الفصيح منه، وغير الفصيح. أما بالنسبة للشعر فقد رأوا تقسيم الشعر إلى طبقات، وارتضوا كلَّ ما نظم من شعر في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية.

وتكاد تجمع المصادر أن المتقدمين قد حددوا الزمان لأخذ اللغة من المرويات النثرية بنحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الاسلام، ومائة وخمسون سنة بعده، يستوي في ذلك ما أُخذ عن العرب الخُلَّص في مواطنهم من الجزيرة العربية، أو ما أُخذ عن فصحاء الحضر منهم. ثم نظروا فيما رُوي بعد ذلك، فإن كان عن أهل البادية فهو حجة في اللغة، وإن كان عن أهل الحضر لم يكن حجة في اللغة، وإن جاز الاستشهاد به في البلاغة والدرس اللغوي[16].

على أن تحديد مصادر المادة اللغوية لا يعني سلامتها التامة، فاجتهد العلماء لوضع ضوابط لضمان ذلك، فبالاضافة إلى ما أسلفنا عند حديثنا عن عنصر (المكان ومواطن القبائل) ؛ فإنهم وقفوا بزمن الشعر الذي يحتج به عند منتصف القرن الثاني الهجري. وذلك لأنهم رأوا أنَّ العرب لم تبق على بداوتها الخالصة، فالشعراء الذين آثروا سكنى الحواضر ركنوا إلى رغد العيش ونعيم الحياة على ما في الصحراء من شظف وخشونة... وانعكس ذلك كله على الشعر في لغته وأخيلته، وباعد بينه وبين ميراثه اللغوي.

وخشي اللغويون والنحاة على سلامة اللغة المنقولة أن تشوبها شوائب العجمة، فاتفقوا أن يكون منتصف القرن الثاني الهجري نهاية عصر الاحتجاج

بالشعر. ولهذا قسّموا الشعراء إلى طبقات، هي :

1 ـ **طبقة الجاهليين** : وهم الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الاسلام، كامرىء القيس، وزهير، وطرفة، وعمرو بن كلثوم.

2 ـ **طبقة المخضرمين** : وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الاسلام كالخنساء، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير.

3 ـ **طبقة المتقدمين** : ويقال لهم الاسلاميون أيضا : وهم الذين عاشوا في صدر الاسلام، ولم يدركوا الجاهلية، كجرير، والفرزدق، والأخطل.

4 ـ **طبقة المولّدين** : ويقال لهم المحدثون أيضا : وهم يبدءون في العصر العباسي، كبشار بن برد، وأبي نواس[17]. وزاد بعضهم طبقتين[18].

5 ـ **طبقة المحدثين** : (فيما قصر الطبقة الرابعة على المولدين) وهم الذين جاءوا بعد المولدين، كأبي تمام، والبحتري.

6 ـ **طبقة المتأخرين** : وهم الذين جاءوا بعد المحدثين كالمتنبي.

وقد أجمع علماء اللغة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية. أما الطبقة الثالثة فقد ذكر البغدادي في خزانة الأدب خلافا في الأخذ عنها معتمدا في ذلك على أن أبا عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة كانوا يخطئون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذوها عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولّدين، لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب[19]. قال ابن رشيق : «كلُّ قديم من الشعراء، فهو مُحدث في زمانه، بالاضافة إلى ما كان قبله. وكان أبو عمرو يقول : لقد أحسن هذا المولّد، حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره ـ يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ـ فجعله مُوَلَّدا، بالاضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين... قال الأصمعي : جلست إليه (إي إلى أبي عمرو بن العلاء) عشر حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي»[20].

ولا يُفهم من النصوص التي أوردناها في الفقرة السابقة عدم حجية شعر الطبقة الثالثة على إطلاقه، لأن ما حُصر من أخطائهم الجزئية لم يُسقط سائر أشعارهم، إذ ليس معنى الاحتجاج بشعر شاعر معين أن نلتزم بكل إنتاجه اللغوي إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الانتاج بعض الأخطاء نتيجة الخطأ والوهم. ومهما يكن من أمر فإن إقرار أبي عمرو بن العلاء وتلاميذه بشعر هذه الطبقة حقيقة واقعة، ولكنَّ تعصبهم للقديم كان فوق الإعجاب والاقرار، فلقد سُئل أبو عمرو عن الأخطل فقال : لو أدرك يوما واحدا من أيام الجاهلية ما قدمت عليه أحداً. وقال عن الفرزدق وجرير وأشباههما من المحدثين : «لقد كثر هذا المُحدث، وحسن حتى لقد هممتُ بروايته[21]». وفي (الأغاني) قال الأصمعي : كان أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر يأتيان بشار بن برد فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما، ويكتبان عنه متواضعين له، حتى يأتي وقت الزوال فينصرفان. وقيل إنما كان يفعلان ذلك اتقاء هجائه[22].

أما الطبقة الرابعة، وما تلاها فالصحيح عند البصريين أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر شاعر منها. يقول السيوطي[23] : «أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المُولّدين والمحدثين في اللغة والعربية، وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة وروائها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس، ثم قال ـ الزمخشري ـ : وهو وإن كان مُحْدثا لا

يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك، لوثوقهم بروايته واتقانه» ـــ والشاهد فيه احتجاج الزمخشري ببيت أبي تمام :

هما أظلما حالي ثمّت أجليا

ظلاميهما عن وجه أمرَدَ أشيب

في تفسير قوله تعالى : ﴿وإذا أظلم عليهم قاموا﴾ (البقرة : 20) أجاز أن يكون (أظلم) لازماً ومتعدياً[24].

أما الكوفيون فكانوا أوسع رواية، وأكثر مرونة، فقد قبلوا الاحتجاج بأشعار الطبقات الأربع.

لقد كان الباعث وراء اهتمام علماء اللغة بجمع الشواهد، وتقعيد اللغة، باعثا دينيا، هو ضبط نصوص القرآن الكريم، الذي نزل بلغة فصحى تعلو على مستوى العامة من العرب لا يمكن فهمها ودراسة تراكيبها إلا في ضوء الاستعمالات الأدبية عند العرب قبل أن تتطور هذه الاستعمالات وتتغير بسبب الاحتكاك الثقافي والحضاري بالأمم التي دخلت في دين الله. ومن هنا نستطيع تعليل الدوافع وراء حرصهم في حركة تنقية اللغة، ووقوفهم عند زمن معين في الأمصار (عند منتصف القرن الثاني الهجري)، وفي البادية (بمنتصف القرن الرابع الهجري). وما بعد ذلك فليس بفصيح. والحق لقد أفاد هذا التحديد برد عادية الزمان عنها وحفظها، ومنع الذين عاشوا بعد هذه القرون من الاسراف في التغيير.

ولكن ظروف النشأة تغيّرت، ولم يعد هناك مبرر للمتزمتين من التقيد بحدود (الزمان والمكان) ـــ ولقد لاحظ ذلك ابن خلدون (ت 808هـ)، فقال : «تختلف لغة العرب اليوم عن لغة مضر، مع لغة مضر، إلا أن العناية بلسان مضر من أجل الشريعة، حمل على ذلك الاستنباط والاستقراء، وليس عندنا لهذا العهد، ما يحملنا على مثل ذلك، ويدعونا إليه[25]».

وقريب من هذا ما أشار إليه المستشرق رينهارت دوزي (ت 1883م) في مقدمته لكتابه (تكملة المعاجم العربية)، حيث قال : «إن اللغة العربية الفصحى، لغة الشعر القديم ولغة القرآن والحديث، لم تعش إلا نحواً من مائتي سنة. ففي نهاية القرن الأول الهجري... أصاب اللغة كثير من التغيير أخذ يزداد شيئا فشيئاً» وبعد أن بيّن أن الانفتاح على حضارات الأمم كان من أهم أسباب التغيُّر قال : «لقد وضعوا (أي العرب) ـ تساعدهم عبقرية لغتهم ـ ألفاظا جديدة للتعبير عن الأشياء والأفكار التي كانوا يجهلونها من قبل، أو غيَّروا في معاني الكلمات الجديدة[26]».

ولقد كان دخول اللغة إلى مجال التأليف العلمي يعتبر أهم مراحل التحوّل من البداوة إلى الحضارة، وقد أدى ذلك إلى عدة نتائج، منها :

ـ نشأت الحاجة إلى مصطلحات حضارية وعلمية، وهي مصطلحات لا تعرفها لغة البادية «ولم يعد المثقف يحتاج معرفة دقيقة بالكلمات الخاصة بالابل والتمر وما عند البدو من معجم حيّ، وأصبح الاهتمام بمثل هذا المعجم البدوي من عمل اللغويين وشُرّاح الشعر القديم، ولكن المؤلف في علم الكلام أو الفقه أو التصوف أو النحو، والمترجم في العلوم والرياضيات والطب له حاجات لغوية أخرى»[27].

ـ غدت اللغة العربية لغة عالمية استوعبت مجالات التعبير في فروع المعرفة المختلفة، وألف بها مؤلفون من جماعات لغوية مختلفة، وكانت اللغة العربية الوسيلة المشتركة للتعبير عندهم جميعاً. والتراث العربي ثمرة جهود مؤلفين ينتمون إلى مناطق

كانت لها لغاتها المحلية، لم ترق إلى منافسة اللغة العربية على نحو ما نجد في مؤلفات ابن سينا والفارابي... وأمثالهما»[28].

* * *

وفي العصر الحديث، أولى مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسألة عصور الاحتجاج اهتمامه. وقد انتهى إلى قرار استقرأه من وقائع التاريخ الوصفي لمسيرة العربية، وقد جاء نص القرار على «أن العرب الذين يُوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، هم عرب الجاهلية وصدر الاسلام إلى أواخر القرن الثاني في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية»[29].

وقد دافع عباس حسن عن قرار المجمع ورأى أن حجة المجمع في هذا التحديد، أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى القرن الرابع الهجري، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل يمكن الإغضاء عنه، والتيسير بإغفاله. وأن من الخير الاقتصار في التحديد على تلك الفترة، لأنها التي سلمت فيها اللغة ـ أو كادت ـ ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة[30].

وهناك جماعة من المعاصرين ممن رفضوا التسليم بهذا التقسيم، ومنهم : أحمد حسن الزيات، وابراهيم مصطفى، وعبد الله كنون. وقد دعا الزيات إلى إلغاء عصور الاحتجاج، وأن يُقبل الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المختلفة، وفي بحثه الذي ألقاه في مؤتمر الدورة السادسة عشرة تحت عنوان (الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه) تقدم باقتراح يشمل أربعة أمور، هي :

(1) فتح باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة وهي : الارتجال والاشتقاق والتجوز.

(2) رد الاعتبار إلى المولد؛ ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

(3) إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، فإن توقف القياس على السماع يبطل معناه.

(4) إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من كل ذي حرفة»[31].

وتقدم إبراهيم مصطفى عضو المجمع القاهري بالاقتراح التالي :

«أن ينظر في آثار أُدبائنا من الكتاب والشعراء، وربما حسن أن نقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر في الحكم، فمن رأى المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته وَثّقه وجعل قوله مدداً للغة وحجة فيها»[32].

وقال عبد الله كنون : «فلا حقَّ لنا ولغيرنا في تقييد الوضع بالزمان والمكان المحددين، ونحن بوسائلنا الميسرة ربما أقدر على الوضع ممن سبقنا، ولن يكون الوضع والارتجال نهبا مشاعا، إنما هو حق المستنيرين والخالدين المجمعيين، في إطار العرف والمعهود»[33].

وقد أحال المجمع اقتراحي أحمد الزيات، وإبراهيم مصطفى إلى لجنة الأصول وتلقى تقريرها، ووافق على قرارين أوضاع المحدثين والسماع هما :

1 ـ تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صالح للاستعمال.

2 ـ يرى المجلس قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها»[34].

ج ـ السمـــاع :

الكلام المسموع كان الأساس الذي اعتمد عليه علماء العربية في الجمع والدرس، وقد لاحظوا أنه يتأتى على وجهيْن، قال ابن جني[35] : أحدهما : ما لابدّ من تقبله كهيئته، لا بوصيَّةٍ فيه، ولا تنبيه عليه، نحو : حجر، ودار... (والثاني) : ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخفّ الكُلفة في علمه على الناس، فقنّنوه وفصّلوه، إذ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحَزْن[36] البعيد. وعلى ذلك قدّم الناس في أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس والأمارات[37]، ثم أتْلوه ما لابُدّ له من السماع والرويات».

ولقد سبقت الإشارة إلى ملاحظة العلماء أنه لا يمكن أن تجمع اللغة كلها بالسماع. كذلك لا يمكن أن تُستدرك كلها بالقياس[38]. ولقد وضع العلماء للكلام الذي يُقاس عليه شروطا لا يمكن تعديها، واهتموا لذلك بالبحث في هذه اللغة المروية المسموعة فقسّموها إلى : تواتر وآحاد.

والتواتر : هو لغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب الفصحاء. وهذا القسم دليل قطعي من أدلة اللغة وتراكيبها يفيد العلم.

والآحاد : ما تفرد بنقله أهل اللغة ولم يُوجد فيه شرط التواتر. وقد اختلفوا في إفادته، وهل تفيد الظنَّ، أو العلم. وزعم بعضهم أنه إذا اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة، كخبر التواتر[39].

ونادى البصريون بالسماع، وكانوا لا يبنون أحكامهم إلا على أساس الكثرة الفياضة والشيوع، والشواهد الكثيرة المدعمة برواية الثقات. أما الكوفيون فقد توسّعوا في القياس. وكانوا لا يتورعون عن الاحتجاج بالقليل والنادر، ووضعوا قاعدة للشاهد الواحد، مما أدّى إلى التشعيب، أو التفريع الذي تحمّلت اللغة وزره. وكان هذا التباين أوضح وجوه الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة[40].

ورغم أن ابن جني (ت 392هـ) من كبار القياسيين إلا أننا يمكن أن نصف اتجاهه اللغوي بالتوسط، فهو يقول[41] : «ومعاذ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا». وقد حصر مسائل القياس والسماع في أربع معادلات ظلت محور الدراسات في هذا الباب، وهي :

(1) مطّرد في القياس والسماع، مثل : قام زيد، وَكَتَب سعيد.. قياسا على أمثالهما من الكلام العربي، وهذا أقوى الأنواع، وحكمه : جواز استعماله بصيغته والقياس عليه.

(2) مطّرد في القياس شاذ في السماع، مثل «مكان مُبْقل» هذا في القياس، والأكثر في السماع «باقل». وحكمه يحفظ ولا يُقاس عليه.

(3) مطّرد في السماع شاذ في القياس، مثل استحوذ عليه الشيطان، واستصوب عليَّ الأمر. ولا يقال : استحاذ، واستصاب. وحكمه كسابقه أن يُحفظ ولا يُقاس عليه.

(4) شاذ في السماع والقياس معاً، مثل : ثوب مصوون، وحكمه كالنوعين السابقين، يُحفظ، ولا يقاس عليه، ولكنه أضعف الصور جميعها[42].

وقد اختلف العلماء القدامى في مفهوم (الشاذ) ومقداره، وتكلموا فيه طويلا، وألفوا فيه البحوث الكثيرة، كما اختلفوا كذلك في (المُطّرد) الذي يصحّ القياس عليه، وعلى أي اللغات يُقاس ؟ أيقاس على كلّ اللغات أم أنّ هناك لغات معينة يؤخذ بها ويقاس عليها ؟ وما مقدار ما يُقاس عليه ؟

أتُشترط الكثرة أم يقاس على القليل كما يُقاس على الكثير ؟ هذا ما اختلفوا فيه اختلافا كبيرا[43].

وكان من أوضح ما قيل في ذلك ما جاء في كتاب الخصائص لابن جني، فله مجموعة من الأقوال في هذا الباب ما زالت في علم اللغة أشبه ما تكون بنصوص (مجلة الأحكام العدلية) في الفقه الحنفي. ومازال الدرس اللغوي يعكف على دراستها والافادة منها، ومنها :

- «باب في تعارض السماع والقياس ـ إذا تعارضا نطقْتَ بالسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه مع غيره»[44].
- «باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[45].
- «باب في اختلاف اللغات وكلها حُجة... وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها.. لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقوِّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أنساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا»[46].

وإذا ما قابلنا ما نقلناه عن أبي عمرو بن العلاء ـ قوله (أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات) ـ في صدد عرضنا لحيثيات عنصري الزمان والمكان في مسألة الاحتجاج اللغوي. وهذا الذي أثبتناه عن ابن جني في عنصر السماع. ومع سبق معرفتنا أن أبا عمرو بن العلاء رأس المدرسة السماعية، وأن ابن جني من المدرسة القياسية. وأن مسلك المدرسة الكوفية استقرائي قياسي، وأن ابن جني لم ينكر السماع في باب القياس ـ نلحظ من كلّ ما تقدم كيف نشأت فكرة السماع في اللغة، وهو مصطلح يستعمل كثيرا مع مصطلح القياس. وهو ما نعرض له تفصيلا في الفقرات التالية :

القياس اللغوي

• القياس (في اللغة)[47] : «قِسْتُ الشيء بالشيء : قدَّرته على مثاله. وقِسْت الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قَيْساً وقِياساً فانقَاس، إذا قدرته على مثاله، والمقدار مِقياس. وقايَسْتُ بين الأمرين مُقايَسَةً وقياسا. وهو يَقتاس الشيء، أي يَقِيسُهُ به».

والقياس (في اصطلاح القدماء) : «ردُّ الشيء إلى نظيره»[48]. نقل السيوطي[49] عن ابن الأنباري في جدله : «هو حمل غير المنقول إذا كان في معناه. قال : وهو معظم أدلّة النحو، والمُعول في غالب مسائله عليه... ولهذا قيل في حدّه : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب».... وتجدر الاشارة إلى أن القياس كان وليد البيئات الفقهية والكلامية، ثمَّ امتد إلى علوم النحو واللغة على ما سنوضح آتياً.

• القياس، ظاهرة فطرية في الإنسان. ومن البدهي أن الانسان يقارن بين الأشياء فيعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة، ثم يستنبط من هذه الصفات المتشابهة مقاييسه وأصوله... وطبيعة الانسان أن يبحث عن العلّة أو السبب في كلّ حكم يصدره، وفي كل رأي يميل إليه. أو قل إنه يلحق الشبيه بالشبيه والنظير بالنظير.

والقياس منهج أصيل في الفكر الاسلامي. جاء في الحديث : «أنّ رسول الله ﷺ، لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن. قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟، قال : أقضي بما في كتاب الله، قال : فإن لم يكن. قال : فبسنة رسول الله، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله. قال : أجتهد رأيي ولا آلو، قال معاذ : فضرب رسول الله ﷺ على صدري، ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسُولَ رسُولِ الله لِما

يرضي رسول الله» ـ وفي هذا دليل على أن من أصول التشريع ؛ الاجتهاد بالرأي، وهو القياس[50]. وممّا سجله التاريخ في أنصع صفحاته : أنّ عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، كتب إلى أبي موسى الأشعري عندما ولاّه قاضيا على البصرة : «الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك ممّا ليس في كتاب ولا سنة. اعرف الأشباه، وقسْ الأمور عند ذلك»[51].

وقبل هذا، فلقد كان النبي ﷺ كثيرا ما يستعمل (القياس) في أحاديثه الشريفة. ومن هنا صار القياس أصلا من أصول الأحكام الشرعية[52]. وقد عدّد الإمام ناصح الدين عبد الرحمن الانصاري المتوفى سنة 624هـ[53] كثيرا من الأقيسة المتعددة بألوانها المختلفة والتي احتواها كلام رسول الله ﷺ. وقد جاء في مقدمة كتابه الموسوم بـ «أقيسة النبي المصطفى محمد ﷺ»[54] : «وبعد، فإنّ الأحكام شرعت لمصالح الناس، ولما كانت المصالح مختلفة الأنواع والأجناس تنوّعت الأدلة من النصّ والاجماع والقياس، وأقيسة رسول الله ﷺ نصوص ليس لها معارض ولا مناقض لأنها خبر معصوم، وقياس كلّ ذي قياس سواه فهو بسهام الطعن مرشوق مرجوم. والفقهاء يقولون : قياس علّة، وقياس شبه، وقياس إحالة، وقياس دلالة. وما ذكرناه من أقيسة رسول الله ﷺ مشتمل على هذه الأقيسة متنوعة كانت أو مجنّسة. وقد أحصيتُ من هذه الأقيسة مائة قياس، وإن كان في الأجل فسحة شرحتُ منها ما يرفع الالتباس، ويرد إليها شارد فهم ذوي الادراك من خواص ذوي الألباب ؛ عوام الناس، إن شاء الله رب الفلق، وربُّ الناس». ـ ومن الأمثلة التي ساقها :

ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنّ امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت : إنّ أمي ماتت، وعليها صوم شهر رمضان. فقال : أرأيت لو كان عليها دين أكنتِ تقتضينه ؟ قالت : نعم. قال : فدَين الله أحق بالقضاء»[55].

ـ عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبيّ ﷺ، فقال : إن امرأتي ولدت غلاما أسود، فقال النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم، قال فما ألوانها ؟ قال : حُمرة، قال : هل فيها من أورق قال : إن فيها لورقا ؟، قال : فأنى لها ذلك ؟ قال : عسى أن يكون نزعه عرق، قال : وهذا عسى أن يكون نزعه عرق»[56].

* * *

لقد ظل (القياس) وسيلة لمسايرة الحياة المتجددة، وظل لصيق الصلة بنشأة كثير من العلوم الاسلامية. ومهما كانت أنواعه، فهو إلحاق أمر بآخر في الحكم لاتحاد بينهما في العلة، وهو يقتضي أركانا أربعة، هي :

ـ الأصل الذي يراد القياس عليه، وهو المقيس عليه.
ـ الفرع الذي يُراد قياسه، وهو المقيس.
ـ والحكم، الذي يتنوع كما تتنوع الأحكام الفقهية، فيكون في الفقه واجبا، أو ممنوعاً أو حسناً، أو قبيحاً. ويكون في اللغة جائزا أو ممنوعا.
ـ وأخيرا؛ العلة، وهي التي تجمع بين الأصل والفرع.

ولنا هنا بصدد مناقشة مسألة تأثر منهج الدرس في العلوم الاسلامية بالمنطق الأرسطي[57]، ولكن حسبنا الاشارة إلى أن الدراسات النحوية واللغوية والأدبية في بدْء نشأتها كانت مختلطة، وذلك لأن الصلة بينها عميقة، وبخاصة في عصر الاحتجاج اللغوي، يقول عبد اللطيف البغدادي فيما ينقله عنه السيوطي[58] : «اعلم أنّ اللغوي شأنه أن يَنقل ما نطقت به العربُ ولا يتعدّاه ؛ وأما النّحوي فشأنه

أن يتصرَّف فيما ينقله اللغوي، ويقيس عليه، ومثالهما المحدِّث والفقيه ؛ فشأن المحدّث نقل الحديث برُمته، ثم إنَّ الفقيه يتلقاه ويتصرَّف فيه، ويبسط فيه عِلله ويقيس عليه الأمثال والأشباه. قال أبو علّي ـ فيما حكاه ابن جني : يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم وشعرنا على شعرهم».

والحق أنَّ اللغويين كانوا هم المتصدِّرين لوضع أسس علوم العربية، وذلك لما كان لهم من فضل جمع اللغة، ومن هنا اختلطت المسائل اللغوية والنحوية على يدهم. وقد جعلوا (القياس) منهجاً يسيرون بهديه، فربما حكّموه في لغات العرب وروايتهم، فيقولون إن لغة ما أقيس من أخرى، وإنْ تعبيرا ما يجيزه القياس وإنْ لم يرد به السماع، ولقد رسموا بذلك قواعد النحو، يقول أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)[59] : «إذا بَطَلَ أن يكون النحو رواية ونقلا ؛ وجبَ أن يكون قياسا وعقلا»... وله أيضا : «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[60]، وقبله قال الكسائي[61] :

إنما النَّحوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ
وبه في كلِّ علمٍ يُنتفَعْ
وإذا ما تُقِّنَ النحوَ الفتى
مرَّ في المنطقِ مَرّاً فاتَّسَعْ

ولأنه ليس من غرض هذا البحث استقصاء (القياس النحوي) ؛ فإنني أود أن أختم هذه الفقرة بإجمال ما ذكره صاحب كتاب (أبو علي الفارسي، ت 377هـ)[62] : «... والقياس قديم عند النحاة الأولين، فهم يقولون عن عبد الله بن أبي إسحق (ت 117هـ) أنه أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل[63]، وكذلك كان كلٌّ من عيسى بن عمر (ت 149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء[64]، وجاء الخليل ومكّنته ثقافته وبيئته أن يكون الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله، واستنبط من ذلك ما لم يستنبطه أحد، وكان لأبي زيد فضل معرفته بمقاييس النحو، وكذلك كان ليونس بن حبيب مذاهب وأقيسة تفرد بها... أمَّا إمام النحاة (سيبويه) فكثيرا ما يشبه ـ في الكتاب ـ مثالا بمثال، ويجري على أحدهما ما يجريه على الآخر، لاشتراكهما في العلة، واقرأ نصه الآتي، والحظ مقايسته بين (رأي) العلمية، وأن وأخواتها لاشتراك كل في الدلالة على معنى، قال[65] : «وإذا أردت رؤية العين لم يجز (رأيتني)، لأنها حينئذ بمنزلة (ضربت)، وإذا أردت التي بمنزلة (علمت) صارت بمنزلة (أنَّ) وأخواتها، لأنهن لسن بأفعال، وإنما يجئن لمعنى، كذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شك، ولم يرد فعلا سلف منه إلى إنسان يبتدئه».... ويطول بي الحديث إن ذهبت أستقصي ما أورد سيبويه ـ في الكتاب من أمثلة القياس، وحسبي ما ذكرت.

واستمر ظهور القياس عند النحاة ـ بعد سيبويه ـ دليلا على براعتهم في النحو، ورسوخ قدمهم فيه، فسعيد بن مسعدة يغلب عليه النحو ومقاييسه، وكان يحيى بن المبارك اليزيدي مبرزا في النحو، والعلل، ومقاييسها، وكذلك كان كل من المبرد ونفطويه... وكذلك كان الكوفيون قائسين : فالكسائي هو الذي قال (إنما النحو قياس يتبع) وكثيرا ما يردد الفراء في (معاني القرآن) عبارة : فأجْر الكلام على هذا، أو ابْنِ الكلام على هذا... ونحو ذلك. وإذا كان هناك فرق بين البصريين والكوفيين ؛

فهو أن البصريين كانوا يقيسون على الكثير الشائع، أما الكوفيون فلا يرون بأسا من القياس الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ويجعلونه أصلا».

ويبدو من القياس عند السابقين وبخاصة الشيخان : الخليل وسيبويه ـــ أنه قياس استعمالي لا أثر فيه للتعمق، هو مجرد مشابهة شيء بشيء، أو اعتبار هذا بذاك، من غير مزج لذلك بالقضايا المنطقية، أو وصله بالمسائل العقلية البحتة، ومن هنا قام قياس الأقدمين على الحس اللغوي، وطبيعة الأساليب العربية، وغلبت فيه الروح الفطرية على الصناعة الفلسفية أو المنطقية. وإلى هذا النمط من القياس هو ما يدعو إليه المعاصرون من رجال المجامع رغبة في التيسير، لتنمية اللغة.

والدكتور تمام حسّان يفرّق بين نوعين من القياس : القياس الاستعمالي، والقياس النحوي. والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإنما يكون تطبيقاً للنحو، وهو وسيلة كسب اللغة في الطفولة... وهو ما يطبّقه المجمع في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة، لأن الذي يحكم عمل المجمع في هذا الحقل هو (أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، وحين يضع أعضاء المجمع هذه الألفاظ يصوغونها على مثال أشباهها عندهم. والثاني : وهو حمل غير المنقول إذا كان في معناه، وهذا القياس هو القياس النحوي، أو النحو، وإذا كان القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام[66].

* * *

لقد أدت جهود النحاة منذ القرن الثاني الهجري إلى أن يتبوأ (القياس النحوي) مكانته كقانون ملزم قادر على أن يشرح ويصحح ويؤلف. ومنذ ذلك الحين أدى القياس أو المنهج القياسي دورا رئيساً في تشكيل اللغة العربية، فلقد أصبح السمة الأساسية لمدرسة النحاة البصريين[67]. ثم أصبح السمة المميزة أيضا بين المدرستين المتنافستين : البصرية والكوفية. ولقد عظمت مكانته في مدرسة تالية هي مدرسة بغداد، محققاً غاية ما يمكن من أعمال أبي علي الفارسي (ت 377هـ)، وتلميذه عثمان ابن جني (ت 392هـ). وربما عُقدت على (القياس) أعظم الآمال في حركة الإحياء اللغوي في العصر الحديث، وكان مناط اهتمام رجال المجامع اللغوية كما سنوضّح في الفقرات التالية.

إلاّ أن مفهوم (القياس اللغوي) ظلّ مضطربا عند العلماء قديماً وحديثاً ؛ ولعلّ السبب في ذلك هو الخلط بين مفهوم القياس النحوي، ومفهوم القياس اللغوي. واضطراب معايير (السماع) و(السليقة اللغوية)[68] وما تعلق بهما من ضوابط القلة والكثرة ومراتب الشذوذ.

عقد ابن جني، في كتاب الخصائص، باباً في (اللغة المأخوذة قياسا) بدأه بقوله[69] : «هذا موضع كأنَّ في ظاهره تَعَجْرُفاً، وهو مع ذلك تحت أرجُل الأحداثِ مِمن تعلّق بهذه الصناعة، فضلا عن صدور الأشياخ. وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك، لكني أنبّهك على كثير من ذلك لتُكثر التعجُّب ممن تعجَّب منه، أو تستبعد الأخذ به. وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلاّ وهذا المعنى منه في عدة مواضع ؛ ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إنَّ ما كان من الكلام على فَعِل فتكسيره على أفْعُل ؛ ككَلْب وأكْلُب، وكَعْب وأكْعُب، وفَرْخ وأفْرُخ. وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثيّ فتكسيره في القِلَّة على أفعال ؛ نحو جَبَل وأجبال، وعُنُق وأعناق، وإبل وآبال، وعَجُز وأعجاز، ورُبَع وأرباع، وضِلَع وأضلاع، وكبد وأكباد، وقُفْل وأقفال، وَحِمْل وأحمال. فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده،

أو ليُعرف هو ويقاس عليه غيره ؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً أكنتَ تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره ؟ لا، بل كنت تحمله عليه للوصيَّة التي تقدَّمت لك في بابه. وذلك كأن يُحتاج إلى تكسير الرِجز الذي هو العذاب فكنت قائلا لا محالة : أرجاز ؛ قياسا على أحمال، وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى...» وفي نفس الباب ذكر : «وَمَعَاذ الله أن ندَّعي أنَّ جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً».

لقد سبق أن أوضحنا أنَّ (القياس) لا يستطيع أن يحيط بأطراف اللغة. و لم يستطع أصحاب القياس أن يقللوا من أهمية السماع[70]، ولقد عقد ابن جني، وهو على رأس القياسيين باباً في (الخصائص) سمّاه (تعارض السماع والقياس) — ومما ذكره فيه[71] : «واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء مّا، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه».

ويقول إبراهيم أنيس[72] : « لست أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية قد أسيء فهمه، وأُسيء استعماله بقدر ما أُسيء فهم واستعمال مصطلح (القياس اللغوي)»، فرغم أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أولى القياس أهمية كبرى إذ كان من أهم قرارات مجمع القاهرة[73]، فلقد كثر الحديث عنه في الدورات الأولى، لاسيما أنَّ الاتفاق على تعريف محدد للقياس كان مدعاة للاختلافات حتى بين الأعضاء المتفقين باعتماده. وذلك للأسباب التي صدّرنا بها بداية هذا الجزء من البحث. فالشيخ أحمد الاسكندري، وهو الذي يعتبر حجة في هذا الميدان، مع أنه عرّف القياس بأنه (حمل كلمة على نظيرها في حكم)[74] فإنه استغرب من تعريف القدامى للقياس متسائلا عما يعنون بالقياس الذي لم يعثر له — حسب رأيه — على أثر واضح عند الأقدمين، فهم يعرّفونه بحسب الاطّراد والشذوذ. كما يتساءل هل يمكن لنا أن نقيس الاطـّراد والشذوذ ؟![75].

وشبيه بهذا ما نجده في كتاب (القياس في اللغة العربية) للشيخ محمد الخضر حسين حيث يقول[76] : «من الجلِيّ أن العرب لم يصرِّحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم، أو نظم الكلام، ولكن علماء اللسان يتتبّعون موارد كلامهم، ويتعرّفون أحواله، فإذا وجدوا في الكلم نفسها أو في تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصحّ أن تكون موضع قدوة، استنبطوا منها قاعدة، ليقاس على تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها. فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوافر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلّي فيقصر الأمر على السماع. وقد يستوي الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس، ويستقلّه الآخر فلا يتخطى به حدّ السماع... ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد، أو الشواهد سواء من حيث التوثيق والعصر».

ويمكن وصف منهج الشيخ محمد الخضر حسين وأمثاله[77] باستلهام التراث بعمق والمحافظة عليه، في جهودهم التي استهدفت إحياء وتحديث اللغة العربية. والحقُّ أن البصريين عوّلوا على القياس حتى بلغوا الغاية في إرساء أصوله. أما الكوفيون فقد اعتمدوا على السماع والقياس، وكان أوائلهم أدنى إلى الأخذ بالسماع منهم إلى إجراء القياس، وأحرص على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين.

وكل ما في الأمر أن البصريين رجحوا على الكوفيين ، فنسولهم في باب التعليل غالبا، على أنّ المغالاة هنا ليست من طبيعة اللغة وخصائصها. إذ لا شك أنّ المستحب من القياس هو الذي أفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها، وفي ضبط أحكامها وتعليمها، وفي اتساعها واطّراد نموها، ذلك القياس الذي يرتكز على ما أسموه (العلة التعليمية) و(العلة القياسية)[78] — وهو بذلك يلائم بين طبيعة اللغة، وينميها ؛ وهو مغاير للقياس الذي ينحو إلى الجدل والحجة النظرية، فتغدو اللغة حائذ رياضة عقلية وجدلاً سفسطائياً، غايتها جعل (التعليل) أصلا وغاية، لا وسيلة وحاجة... وبين القياسين تفاوت لا يخفى.

ومن البحوث المهمة في القياس بحث الأستاذ أحمد أمين بعنوان (مدرسة القياس في اللغة)[79]، وقد ناقشه مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الجلسة التاسعة من الدورة الخامسة عشرة. ثم انتهى بعد مناقشته إلى قرار الأخذ بمبدأ القياس.

وقد قسّم الأستاذ المشتغلين بالعلم — ومنهم اللغويون والنحاة — إلى طائفتين : محافظين، وأحرار — والأحرار هم الذين يقيسون ما لم يردّ فيه نصّ على ما ورد فيه نص ؛ أما المحافظون، فهم يلتزمون ما ورد في اللغة، ولا يخرج منه بحال من الأحوال. وقرر أن من اللغويين المحافظين الذين وقفوا عندما ورد : الأصمعي، وابن الأعرابي، وأبو زيد، واستدلّ على محافظتهم بأنهم لم يكونوا يستبيحون لأنفسهم أن يقولوا كلمة، أو يشتقوا اشتقاقا إلا عن سماع، وكذلك جعل منهم أصحاب المعاجم كالجوهري، والفيروز آبادي، وابن منظور ؛ لأنهم لم يقيسوا على ما رووْا...

ثم جعل بجانب هؤلاء قلة من القياسيين ممثلة في أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني أصحاب مدرسة (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) والمنسوب إلى قائلهم : (لأنْ أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إليّ من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسية)... وقد ختم الأستاذ أحمد أمين بحثه بفوائد القياس اللغوي، ومنها :

(1) إننا نجد كتب اللغة كثيرا ما تذكر المصادر ولا تذكر أفعالها أو العكس. أو يُذكر الفعل ولا يذكر مصدره، أو يُذكر الفعل ولا يُذكر من أيّ باب هو — فالقول بالقياس يمكننا من تكميل هذا النقص بحمل المجهول على المعلوم... وهذا الباب يكمل نقصاً كبيراً في المعاجم.

(2) أننا إذا وجدناهم يشتقون وزناً خاصاً، ويستعملونه للدلالة على شيء خاص، أمكننا أن نقيس عليه ما لم يذكروا. فإذا وجدناهم مثلاً يصوغون (فعّالا) للدلالة على محترف الحرفة أو المهنة، كنجّار وحدّاد وقفّال، أمكننا أن نقيس عليه من أسماء أصحاب المهن والحرف ما لم يذكروه.

(3) الاعتراف بالمولّد[80] أو الدخيل، وعدّه عربيا، وإدخاله في معاجمنا ما دام يجري على الصيغ العربية، ويسير على نمط العرب في وضعهم واشتقاقهم، مثل كلمة (الوزائع)، وقد استعملها (ابن خلدون) بمعنى الضرائب التي يوزعها الحاكم على رعيته، ومثل (تندّر) إذا جاء بالنادرة وقد استعملها صاحب الأغاني... ومثل مئات الكلمات التي استعملت في العصور المختلفة للدلالة على معايير جديدة من مثل ما أثبته (دوزي) في معجمه.

(4) التوسع في التولد الدلالي من الألفاظ العربية على نهج العرب، فقد سموا (القارورة) لأنهم لحظوا أن الشيء يقرّ فيها ؛ سموا الدار (داراً)، لأنه يكثر الدوران فيها...

(5) توليد ألفاظ جديدة باستغلال جرس الصوت ومحاكاته، على نحو ما كان من تسمية صوت الماء خريراً، وصوت الحجر صكاً، وصوت الريح هبوباً، والضفدع نقيقاً، واللبن درأً، والمريض أنينا...

وبعد ؛ فالقياس وسيلة رائعة من وسائل تنمية اللغة، والطريقة التنفيذية للقياس ـ كما يقول إبراهيم أنيس ـــ هي[81] : «الاشتقاق حين يكون الغرض من القياس تنمية الألفاظ». ورغم كل تلك المناقشات التي دارت حوله فقد وجد (المجمع) أنه الطريقة المناسبة لحل الصعوبات الناجمة عن التطبيقات العملية. ورغم أن للناس الحرية في الارتجال والقياس. ولكن يظل للعالِم اللغوي فقط حق الحكم بالصحة والسلامة. وشروط هذا العالِم أن يكون مثقفاً ثقافة لغوية وأدبية واسعة، متمكناً في النحو والصرف، إضافة إلى أن يكون له ذوق أرهف بكثرة القراءة اللغوية والأدبية ومعرفة بأسرار اللغة... وهو بذلك يستطيع أن يتخيَّر اللفظ المناسب للمعنى المناسب إما بوضع جديد، وإما باشتقاق من لفظ قديم. ويضيف الأستاذ أحمد أمين إلى ضرورة منح المجامع اللغوية والمؤسسات المماثلة سلطة الهيمنة اللغوية حتى تغدو قراراتها واقعاً في الحياة، فاللغة تحيا على الألسنة لا في بطون الكتب[82].

* * *

لقد انتهى المجمع، كما يقول إبراهيم مدكور، إلى[83] : «إطلاق القياس ليشمل ما قيس وما لم يقس من قبل، وتحرير السماع من قيود الزمان والمكان لنسجل ما نسمع اليوم من طوائف المجتمع المختلفة كالبنائين والنجارين، والتسليم بالتعريب، والاعتداد بالكلمات المولَّدة وتسويتها بالأصلية».

عندما تستدعي الضرورة ذلك.

وقد أسس المجمع قياسه على دعائم ثلاث[84] :

الأولى : الرجوع إلى ما قاله العلماء القدامى للاهتداء برأيهم بصدد الظاهرة اللغوية، فإذا وجد خلافا بين القدماء ـــ استغل هذا الخلاف ليصل إلى صلاحية استنباط الكلمة الجديدة بغض النظر عن مفهوم الكثرة والقلة.

الثانية : إعادة استقراء وإحصاء أمثلة الظاهرة التي يبحثها، موسِّعاً مساحة هذا الاستقراء ليشمل أكبر عدد من المصادر في مختلف العصور على نهج (دوزي) في معجمه (تكملة المعاجم العربية)، يقول إبراهيم أنيس : «والمسلك العلمي السليم في العصر الحديث أن يعيد الباحث تجارب من سبقوه، فإذا وصل إلى نفس النتيجة أكد عمله الحقيقة العلمية، أما إذا وصل إلى شيء جديد في تجربته كان بهذا قد أسهم في الكشف عن حقيقة علمية جديدة»[85].

الثالثة : الاستئناس بموقف جمهور الناس من أبناء العرب في العصر الحديث إزاء الصيغة أو الكلمة الجديدة «لأن اللغة لا تورث بل تكتسب... وهي مِلك من يتعلمها.... وإن تعلمنا للغة العربية عملية اكتساب... فنحن نشأنا نستمع إلى ألفاظ اللغة وصيغها وتراكيبها وأصواتها، وترك هذا في عقولنا ونفوسنا ما يمكن أن يسمى بالحسِّ اللغوي. وهذا الحسُّ اللغوي هو الذي يهدينا أحيانا إلى استنباط أمور جديدة لم ترد في المعاجم»[86].

* * *

وسنعرض فيما يلي لأنواع القياس كما يراها المجمع القاهري[87]، ثم نتبعها ببعض الصيغ القياسية التي أقرّها، فنقول :

أولا : القياس اللفظي، ويراد به وضع صيغ لأداء معان محددة، كصيغ اسم الفاعل والمفعول، وقد قُيِّدت بشروط عدة. وجهد المجمع أن يخفف من قيودها وأن يستعين ببعضها على أداء مدلولات خاصة. فقال ـ مثلا ـ بصياغة مصدر من الثلاثي على وزن فُعال للدلالة على المرض، وعلى وزن فِعالة للدلالة على الحِرفة، وعلى وزن فَعلان للتقلب والاضطراب، وعلى وزن فعِيل للصوت. وقال إنّ أفعال المطاوعة قياسية وإنْ أنكرها بعض اللغويين أو لم ترد في المعجمات، فمطاوع فعل باطراد انفعل أو افتعل، ومطاوع فعّل تفعّل، ومطاوع فاعل تفاعل، ومطاوع فعلل تفعلل. وقال أخيرا إن الفعل الثلاثي يعدّى قياسا بالهمزة أو التضعيف، ولم يكن ذلك مُسلما به من قبل على إطلاقه[88].

ثانيا : القياس المعنوي، ويراد به إطلاق لفظ عل حقيقتين مختلفتين لشبه بينهما، كالخمر يطلق على عصير العنب وعصير التمر، لأن كلاً منهما يخمر العقل ويغطيه، وهو أشبه ما يكون بالتضمين[89]. والقياس المعنوي يسمح باستعمال اللفظ في أكثر من معنى، فتكون له عدة دلالات، واحدة لغوية والأخرى عرفية أو اصطلاحية، ولكن قد تتمكن الدلالة العرفية أو الاصطلاحية حتى تصبح هي الراجحة في الاستعمال، يقول محمد الخضر حسين[90] : «وعلى هذا الوجه من النقل حمل كثير من العلماء الألفاظ الإسلامية، كالصلاة والزكاة والصيام والحج، وقالوا : إن الشارع نقل هذه الألفاظ من معانيها اللغوية، واستعملها في معانيها الشرعية... ثم صارت بغلبة الاستعمال ـ النقل ـ، حقائق في عرف حملة الشريعة».

وعلى هذا الوجه من النقل المعنوي يجري جانب كبير من الأسماء المستحدثة في العلوم وغيرها، كنقل كلمة (البرق) إلى (تلغراف) و(المدرَّعة) إلى سفينة على جوانبها ما يحميها من ضربات العدوّ كما تحمي الدروع الضافية رجل الحرب من الطعان. ونحو ذلك : السيارة، والقطار، والغواصة، والطيارة، والهاتف... ونحوها.

ثالثا : توهم الأصالة أو القياس الخاطىء : وهذا مصطلح نجد له عدة مترادفات عند اللغويين قدماء ومحدثين، فهو (التَّوهم) أو (الحمل) أو (القياس الخاطىء) أو (القياس الإبداعي) ـــ ويراد به «الميل العارض ـــ الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه ـــ من كلمة أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي، في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما»[91].

ولقد سمّى القدماء هذه الظاهرة (بالتوهم) أو (الحمل)، يقول سيبويه (الكتاب 367/2) : «فأما قولهم : مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مُصيبة فعلية، وإنما هي مُفعِلة». وقد أوضح ابن جني طريقة هذا التوهم ـــ أو القياس الخاطىء ـــ بقوله : «وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة، فكما همزوا صحائف همزوا أيضا مصائب، وليست ياء (مصيبة) زائدة كياء (صحيفة)، لأنها عين ومنقلبة عن واو، هي العين الأصلية، وأصلها مُصْوِبة لأنها اسم فاعل من أصاب»[92].

وفيما يذكره السيوطي[93] نقلاً عن شرح الفصيح لابن خالويه : «كان الفرّاء يجيز كسر النون في شتَّانَ تشبيهاً بسيَّانِ، وهو خطأ بالإجماع. فإن قيل : الفرّاء ثقة ولعلّه سمعه، فالجواب : إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه عن عربيّ، فإن الغلط على ذلك العربي، لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها» ـــ فعلى الاحتمال الأول يكون الفراء قد وقع في قياس خاطىء

لأنه شبّه شتّان بسيّان، فظن الأولى مثنى وكسر نونها مثل سيان. ولكن شتان مبنية على الفتح لأنها اسم فعل ولسيت مثنى. وعلى الاحتمال الثاني يكون العربي قد جرى على القياس الخاطىء لمخالفته قواعد الإعراب.

هذا ويمكن اعتبار القياس الخاطىء مسئولا عما يسمى بالأخطاء الشائعة، ذلك أن القياس يبدأ عادة عند فرد يقوم به للمرة الأولى، ثم قد لا يصوَّب له، فينتشر ويزيد، ويقلّده غيره من الناس. ومن هنا ينشأ ما يسمى (بالأخطاء اللغوية الشائعة). وللقياس الخاطىء أثر كبير في تطور الصيغ والدلالات في بعض الأحيان، فتشابه كلمة (سراويل) وهي مفردة في اللغة الفارسية، بصيغة جمع تكسير في العربية، وهي صيغة (فعاليل)، جعل العرب يقيسونها على تلك الصيغة من صيغ الجمع، ويشتقون لها مفرداً قياساً على مفردات ذلك الجمع فيقولون (سروال). ومثلها الظن بأن كلمة (عتيد) بمعنى جبار قوي لقياسها على (عنيد)[94].

ومن العلماء المعاصرين المتحمسين للقياس الخاطىء : الشيخ عبد القادر المغربي، والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور عبد الصبور شاهين. ويذهب الأخير إلى تسميته (بالقياس الإبداعي)، ويتبنّى شاهين دعوة اللغوي الفرنسي (فرديناند دوسوسير) فيقول : «القياس الابداعي، وهو في نظره القياس الحق، لأنه يخرج عن الجدول الاشتقاقي التقليدي، ويخترع كلمة جديدة، يمكن أن تضاف إلى معجم اللغة، بل هي الطريق إلى تطوير اللغة بإخراجها عن النمطية، وإيجاد احتمالات جديدة، والتوسع في قواعد كانت من قبل مقيدة أو ضيقة. ويرى هذا اللغوي الفرنسي في تحديده لعملية القياس بطريقة رياضية أنها تتم على صورة معادلة جبرية من نوع الرابع المتناسب، الذي يأتي على صورة :

$\frac{م}{ب} = \frac{ج}{س}$ ، $\therefore$ $س = \frac{ب \times ج}{م}$[95].

وفي كتابه (العربية لغة العلوم والتقنية) أورد أمثلة في باب جموع التكسير : أن وزن (فواعل) يطّرد في جمع مفردات مختلفة للمذكر والمؤنث والصفات : وهذا مخالف لما ذكره المرزباني في كتابه (الموشح) أن جمع (فاعل) على (فواعل) خاص بالمؤنث، فيقال : ضوارب جمعاً لضاربة، لا جمعاً لضارب، وكذلك : قواتل وقاتلة، وأنه لم يسمع عن العرب جمع (فاعل) للمذكر على (فواعل) إلا في كلمتين هما : فارس وفوارس (لأن الفروسية خاصة بالرجال فلن تلتبس)... ومما ذكره عبد الصبور شاهين ــ استدراكا على ما ذهب إليه المرزباني وابن خالويه في هذه القاعدة :

- جمع لاسم على (فوعل)، مثل : جوهر وجواهر، وكوثر وكواثر.
- جمع لاسم على (فوعلة)، مثل : صومعة وصوامع، وزوبعة وزوابع.
- جمع لاسم على (فاعِل)، مثل : خاتم وخواتم، قالب وقوالب.
- جمع لاسم على (فاعلاء)، مثل : قاصعاء وقواصع، وراهطاء ورواهط.
- جمع لوصف على (فاعِل)، مثل : حائِض، وحوائض، وطالق وطوالق.
- جمع لوصف على (فاعِل)، مثل : صاهِل وصواهل، شاهق وشواهق.
- ومن توسّع الاستخدام في اللغة العربية المعاصرة في هذا الباب : أواخر. نوابغ. بوارج. خوامس.

رواسب. سواتر. سوائل. سوابح. شواخص... وغيرها كثير[96].

ولكثرة الشواهد التي يمكن تخريجها على مبدأ التوهم (القياس الخاطىء)، كاد مجمع اللغة القاهري، أن يقرّ هذا المبدأ ويعترف به في عداد الأقيسة اللغوية، وخاصة بعد أن ناقش البحوث التي تقدم بها عضو المجمع الشيخ عبد القادر المغربي، وهي تحمل العناوين التالية[97] :

- بين اللغة والنحو (دورة المؤتمر 14، سنة 1948م)،
- الشواهد على توهم أصالة الحرف (دورة المؤتمر 15، سنة 1949م)،
- توهم زيادة الحرف الأصلي (دورة المؤتمر 20، سنة 1952م).

ولقد دعا الشيخ المغربي إلى اتخاذ (توهم الأصالة) قاعدة في الاشتقاق لأنّ شواهدها : «بلغت من الكثرة حدّا رأيته كافيا في اعتبار هذا الضرب من التوهم قاعدة تحتذى، فيحمل على شواهدها المنقولة عن الفصحاء شواهد أخرى من كلام المولدين فنعتبرها صحيحة سائغة الاستعمال ولا نخطّىء الكتّاب المعاصرين أو المولدين في استعمالها»[98].

ومن الشواهد التي أوردها المغربي على توهم أصالة الحرف :

- جمع ريح على أرياح، وعيد على أعياد، وميثاق على مياثيق... على توهم أصالة الياء في (المفرد) على حين أنها في الأصل (واو).

و- جمع مكان على أمكنة، ومسيل على أمسلة ومسلان... على توهم أصالة (الميم) في (المفرد) على حين أن الأصل فيهما من (الكون) و(السيل).

و- ومنه : توهم أصالة الميم الزائدة في أوائل المصادر والمشتقات، في مثل : المسكنة والمذهب والمنطقة والمدرعة والمرفقة والمنديل، حيث قال العرب : تمسكن وتمذهب وتمنطق وتمدرع وترفق وتمندل. ومن المعروف أن وزن (تمفعل) يدلّ على التكلف والاتخاذ والتظاهر والوضع، وهو موضع اختلاف بين علماء اللغة[99].

ومن شواهد توهم زيادة الحرف الأصلي التي ذكرها المغربي أيضا :

- زيادة الهمزة في أشياء وبرآء.

و- زيادة الألف في منارة حيث جمعت على منائر، ولو كانت أصلية لقيل مناور.

لقد أحال المجمع اقتراح المغربي إلى (لجنة الأصول)، واستمعت اللجنة إلى مذكرتين بهذا الخصوص الأولى بعنوان (توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها) لإبراهيم أنيس. والثانية بعنوان (التوهم وآثاره في العربية) للشيخ محمد عليّ النجار[100]. وفي ضوء ذلك كله كان قرار المجمع، وهذا نصه كما ورد في (كتاب في أصول اللغة) : «رأت اللجنة في ضوء ما أثر عن اللغويين أنّ توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحوّل، مما يستعمله المحدثون، إذا اشتهر ودعت إليه الحاجة»[101].

ومن أمثلة ما دعت إليه الحاجة ما اتّخذه المجمع من جواز استعمال (التقييم) بمعنى بيان القيمة Evaluation. والتقويم بمعنى التعديل Modification،

اعتمادا على التفرقة الصوتية بين الواو والياء، مع اتحاد الأصل اللغوي فيهما. وقد جاء قرار المجمع (في أصول اللغة، ص 228) : «الياء في كلمة (قيمة) أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها، وكذلك كلمة (ديمة) من الدوام، وعيد من العود. والأصل في الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن يُنظر إلى أصل الحرف، كما قال العرب في بعض الاستعمالات دوّمت السماء، إلا أن العرب ربما قطعوا النظر عن أصل حرف العلة، ونظروا إلى حالته الراهنة، كما قالوا ديمت السماء في بعض الاستعمالات، وكما قالوا : عيد الناس إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا في هذه الكلمة : عود الناس، تحاشيا عن توهم أنها من العادة. وعلى هذا يجوز أن يقال : قيّم الشيء تقييما بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوّم الشيء بمعنى عدّله، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشددتين للتخفيف في أمثلة من كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك».

الهوامش والتعليقات

(1) يذكر السيوطي في (المزهر) أن اسمه (أبو نصر الفارابي). وما أثبتناه عن مجلة اللسان العربي (مجلد 14، الجزء الأول، 1976م) وقد قام الدكتور أحمد مختار عمر بتحقيق معجم (ديوان الأدب) المنسوب للفارابي اللغوي، ابراهيم بن إسحق بن إبراهيم الفارابي المتوفى سنة 370هـ. وقد تداول الباحثون قائمة الفارابي نقلاً عن السيوطي في المزهر دون تحقيق (الاسم)، وقد وجدت أن الدكتور صبحي الصالح ظنّه إسماعيل بن حماد المعروف بالجوهري صاحب (الصحاح)، والصحيح أن الجوهري خال إبراهيم بن اسحق بن إبراهيم الفارابي (انظر : دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 112، ط6، 1960م).

(2) السيوطي، جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (القاهرة : البابي الحلبي، ط 1، دون تاريخ)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وآخرين. الجزء الأول ص ص 211 - 212، والاقتراح في علم أصول النحو (للسيوطي) ــ تحقيق أحمد محمد قاسم (مصورة أدب الحوزة)، ص ص 56-57.

(3) عبد التواب، رمضان : فصول في فقة اللغة، (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 2، 1980).

(4) حسن، عباس : اللغة والنحو بين القديم والحديث، (القاهرة : دار المعارف بمصر، 1966م)، ص 69.

(5) السيوطي : المزهر 249/1، والاقتراح، ص 23.

(6) أبو المكارم، علي : أصول التفكير النحوي، (بيروت : دار الثقافة، 1973م) ص ص 27 - 29.

(7) السيوطي، المزهر 212/1، وقابل بباب «في ترك الأخذ عن المدر كما أُخذ عن أهل الوبر» الخصائص 5/2. والنص الكامل كما ورد في المزهر : «ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم».

(8) السيوطي، المزهر 240/1.

(9) الصالح، صبحي : دراسات في فقه اللغة، (بيروت : دار العلم للملايين، ط6، 1976م) ص 111.

(10) السيوطي، المزهر 185/1.

(11) الجندي، أحمد علم الدين : اللهجات العربية في التراث، (تونس : الدار العربية للكتاب، 1978)، ص 185.

(12) السيوطي، الاقتراح : 202.

(13) حرشة الضباب : صائدو الضباب، والضباب (بكسر الضاء) جمع ضب وهو حيوان، ورَجُل ضب : قوي أو جَلد شديد.

(14) الشوارِيز : جمع شواز، وهو اللبن الرائب (الشخين).

(15) الكواميخ : جمع كامخ، وهو نوع من الأدم كالخل ونحوه من المشهيات.

(16) أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، ص 45 (بتصرف).

(17) انظر : البغدادي، خزانة الأدب 3/1.

(18) انظر : السيوطي، المزهر 488/2 - 489.

(19) انظر : البغدادي، خزانة الأدب 6/1.

(20) ابن رشيق، أبو علي الحسن : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة : المكتبة التجارية، ط 3: 1963م)، ص 90 - 91.

(21) ابن قتيبة الدينوري : الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، (القاهرة : ــ المكتبة التجارية، 1966 م)، 3/1.

(22) الأصفهاني، أبو الفرج : الأغاني، (القاهرة : دار الكتب)، 190/3.

(23) السيوطي، الاقتراح : 70.

(24) الزمخشري، محمود بن عمر : الكشاف، (القاهرة : البابي الحلبي، ط 1، 1948م)، 221/1.

(25) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة، (بيروت : دار الكتاب العربي، ط6)، ص 1076 (فصل : مغايرة لغة العرب لهذا العهد للغة مُضر وحمير).

(26) دوزي، رينهارت : تكملة المعاجم العربية، ترجمة وتعليق محمد سليم النعيمي، (بغداد : دار الرشيد، 1982م)، ص 13.

(27) حجازي، محمود فهمي : اللغة العربية عبر القرون، (القاهرة : دار الثقافة، 1987)، ص 54.

(28) المرجع نفسه، ص 57.

(29) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجلة المجمع، الجزء الأول، ص 202.

(30) حسن، عباس : اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ص 24 - 25.

(31) مجلة المجمع القاهري، 116/8.

(32) المرجع نفسه، 146/8

(33) المرجع نفسه، مؤتمر الدورة الثلاثين 165 سنة 1963.

(34) المرجع نفسه، 56/8.

(35) ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (القاهرة : دار الكتب المصرية، ط 2، 1952-1956م) 42/2.

(36) الحَزْن (بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة) : الصعب، ج : حُزُون.

(37) الأمارات (بفتح الهمزة، مفردها أمارة) : العلامات.

(38) انظر : المرجع السابق، ص 43.

(39) انظر : السيوطي، المزهر 114/1 - 131.

(40) المدرسة : جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين، تعتنق مذهبا معينا، أو تقول برأي مشترك (لفظ مجمعي عن المعجم الوسيط). والبصريون نسبة إلى مدرسة البصرة، وهم طائفة من العلماء نشؤوا في مدينة البصرة، وعكفوا على دراسة النحو وجمع مسائله وتمحيصها وتنميتها، حتى اكتملت، واستقام النحو علما تام السمات. وقد تتابعت طبقاتهم منذ القرن الأول الهجري إلى أواخر القرن الثالث، فكانت سبع طبقات، إمام الأولى : أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ).. وإمام السابعة : أبو العباس المبرد (ت 285هـ).
والكوفيون نسبة إلى مدرسة الكوفة، ومن زعمائهم الفرّاء (187هـ)، والكسائي (ت 189هـ)، والفراء (ت 207هـ)، وثعلب (ت 291هـ).

(41) ابن جني : الخصائص، 43/2.

(42) انظر : الخصائص 96/1 - 99. والاقتراح، ص ص 61 - 63.

(43) انظر : المزهر 55/1 - 56 و117 - 118. والنحو واللغة، ص ص 42 - 59.

(44) الخصائص 119/1.

(45) نفسه، 357/1.

(46) نفسه، 10/2.

(47) الجوهري، اسماعيل بن حماد : تاج اللغة وصحاح العربية، (بيروت : دار العلم للملايين، ط 2، 1979م ــ تحقيق عبد الغفور عطار)، مادة (ق ي س).

(48) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف :التعريفات، (بيروت : مكتبة لبنان، 1978م)، ص 159.

(49) السيوطي، الاقتراح، ص 94.

(50) علّي حسب الله : أصول الأحكام الشرعية، (القاهرة : مطبعة العلوم، ط 2، د.ت)، ص 12.

(51) المرجع نفسه، والصفحة.

(52) القياس في الشرع : «حمل فرع على أصل بجامع بينهما. وقيل حكمك على الفرع بمثل ما حكمت به في الأصل لاشتراكهما في العلّة التي اقتضت ذلك في الأصل. وقيل حمل مجهول على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بجامع بينهما من إثبات صفة لهما أو نفيهما عنهما. ومعاني هذه الحدود متقاربة. وقيل هو الاجتهاد، وهو خطأ، فإنّ الاجتهاد قد يكون بالنظر في العمومات وسائر طرق الأدلة وليس بقياس... ولابُدّ في كل قياس من أصل وفرع وعلّة حكم» ــ (روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي المتوفى سنة 630هـ، المطبعة السلفية بالقاهرة، 1358هـ. ص ص 275 - 276. وانظر : أصول الفقه للشيخ محمد الخضري، ط6 ، 1969م، المكتبة التجارية بمصر، ص ص 288 - 350).

(53) انظر ترجمته في النجوم الزاهرة 298/6.

(54) ابن الحنبلي، عبد الرحمن الأنصاري : أنيسة النبي المصطفى محمد ﷺ، (القاهرة : دار الكتب الحديثة، ط 1973م) تحقيق أحمد الجاسر وعلّي أحمد الخطيب.

(55) أنيسة النبيّ، ص 79.

(56) المرجع نفسه، ص 80.

(57) فنحاة البصرة ــ مثلا ــ يسمون (بأهل المنطق)، وحتى الفقهاء فقد استخدموا كثيراً من المصطلحات المنطقية في بحوثهم الأصولية، فتحدثوا عن الجنس والنوع، والكلّي والجزئي والعام والخاص. واعتبروا القياس أصلا من أصول التشريع الأربعة، ورسموا قواعده ونظموا طرقه محاكين صنيع أرسطو في قياسه المنطقي... انظر : الاقتراح للسيوطي، ص 96.

(58) المزهر، 59/1، والاقتراح، ص 98.

(59) الاقتراح، ص 95.

(60) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، (دمشق : مطبعة الجامعة السورية، 1957م)، ص 95.

(61) إعراب القرآن للزجاج، 9/1. اللغة والنحو، ص ٢٢.

(62) شلبي، عبد الفتاح إسماعيل : أبو عليّ الفارسي (القاهرة : نهضة مصر، ط 1، 1958م)، ص ص 217 - 219.

(63) النحو في صورته الأولية يقوم على تتبع الظواهر المتشابهة والبحث عن أسبابها وعللها، وهذا القدر منه عرفه ابن إسحق (ت 117هـ). يقول ابن سلام (طبقات فحول الشعراء 17/1) :

«وأخبرني يونس أن ابن إسحق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن المهلب :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشَّامِ تَضْرِبُنا ... بِحاصِبٍ كَتَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
عَلى عَمائِمِنا يُلْقَى وأَرْحُلِنا ... على زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ

قال ابن إسحق : أسأت إنما هي ريرُ (بالضم)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع».

لقد كان يريد للقاعدة التي استخرجها بقياسه أن تطرد وتستقيم على وتيرة واحدة. وعن ابن إسحق روى سيبويه، ومن ذلك (الكتاب 242/3) :

«... فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول أبي إسحق، وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس». وقد كان ابن أبي اسحق واعياً بحدود النحو التي تفصله عن رواية اللغة والغريب، يقول ابن سلاّم (طبقات فحول الشعراء، 14/1) : «هل سمعتَ من أبي إسحق شيئا ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد الصويق ؟ يعني السوق. قال : نعم ؛ عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟! عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس». ولهذا يقال عنه إذا ما قُرن بأبي عمرو : كان ابن أبي إسحق أشدّ تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها.

(64) انظر طبقات الزبيدي، ص 40، في تأويل كلٍّ من الرجلين نصب (الطير) في قوله تعالى : ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾ (سورة سبأ 10) — توفي عيسى بن عمر سنة 149هـ. وأبي عمرو بن العلاء 154هـ.

(65) الكتاب، 286/1.

(66) انظر : الأصول (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، ط 2، 1984)، ص ص 174 - 178.

(67) لم يكن غريباً أن يعْنى المسلمون بالنحو هذه العناية، فهو أداة من أدوات فهم الكتاب والسنة، ووسيلة ضرورية لمن شاء أن يعالج العلوم الدينية، وخاصة الموالي والأعاجم الذين ليست العربية فطرتهم، ولا الفصحى سليقتهم. وقد جاء في مقدمة ابن خلدون أن من أراد الشريعة فلا بُدّ له من معرفة علوم اللسان العربي، وهي أربعة : لغة ونحو وبيان وأدب، وأهمها النحو لأنه يبيّن أصول المقاصد بالدلالات، ولولاه لجهل أصل الافادة واختلّ التفاهم جملة.

(68) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة (القاهرة : الأنجلو المصرية، ط٦، 1978م) ص ص 34 - 39.

(69) الخصائص، 40/2 - 41 و43.

(70) الواقع أن عصر الاحتجاج بالسماع لم ينته بانتهاء القرن الثاني الهجري، بل ظل السماع حجة قوية في حسم الخلاف أمام الجدل اللغوي حتى القرن السادس الهجري ؛ فهذا أبو منصور الأزهري (ت 370هـ) صاحب (تهذيب اللغة) يرى أنّ من أسباب تمامه أنه سمع من العرب حين وقع في أسْر القرامطة (أنظر مقدمة تهذيب اللغة، ص 7). وكان الزمخشري (ت 538هـ) يروي عن أعراب مكة... ومن هنا ظهر مصطلح جديد يمكن اعتباره وليد السماع والمشافهة، ونعني به (النقل)، وقد عرّفه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) بأنه «هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة» (لمع الأدلة، ص 45).

(71) الخصائص، 125/1.

(72) من أسرار اللغة، ص 17.

(73) إبراهيم مدكور : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط 1964م)، ص 139.

(74) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 38/4 وما بعدها. وهذا التعريف للقياس (حمل كلمة على نظيرها في حكم) — هو ما أقرّه المجمع. وكذلك اختاره من المحدثين إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة، ص 16)، وإليه ذهب مهدي المخزومي، فبعد أن شن حملة على الذين تمسكوا بالاستنتاج العقلي والتعليل والتقدير والتأويل في اللغة والنحو ذكر أن القياس الذي يجب أن يتّبع في دراسة النحو واللغة هو القياس القائم على أساس «حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت، وهذا القياس — كما قلت — هو الطريق الطبيعية لتموّ مادة اللغة واتساعها (النحو العربي، نقد وتوجيه — دار الرائد العربي، ط2، 1986م)» ص 20.

(75) محاضر الجلسات، 353/1. وقابل بالمزهر للسيوطي 226/1-233.

(76) محمد الخضر حسين : القياس في اللغة العربية (القاهرة : المطبعة السلفية، ط 1، 1353هـ)، ص ص 48 - 49 (بتصرف يسير).

(77) ومنهم : عبد القادر المغربي (كتاب الاشتقاق والتعريب، ط 2، القاهرة 1947م)،
ومصطفى صادق الرافعي (تاريخ آداب العرب، ط 3، القاهرة 1953م)،
وساطع الحصري (آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت 1958م)،

وأحمد أمين (ضحى الإسلام، ط 5، القاهرة 1956)،
وإسماعيل مظهر (تجديد العربية، ط 1، القاهرة 1947م)،
وعبد الله أمين (الاشتقاق، ط 1، القاهرة 1956م).

(78) مثال (العلّة التعليمية)، فقولك هذا مرفوع لأنه فاعل، وذلك منصوب لأنه مفعول به. وأما (العلة القياسية)، فالتي تقوم على اشتراك المقيس، والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما، كحملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس على بناء (خمسة عشر). وعلى العموم فلقد تعرض القدماء لمصطلحات كثيرة في (باب القياس) كانت موضوع تأويلات مختلفة مثل : الاطراد، والغالب، والكثير، والأكثر، والباب، والأصل، وأصل الباب، والقاعدة. وقد قالوا : إن الفرق بين الغالب والكثير هو أنّ ما ليس كثيرا فهو نادر، وأن ما ليس غالبا ليس نادراً يمكن أن يكون كثيرا... ولاشك أن هذه التفريعات ناتجة عن (القياس الشكلي)، وأنها لا تفيدنا نفعاً لذلك فقد قرر المجمع اعتبارها مترادفات تدلّ كلها على القياس (انظر محاضر الجلسات «مجمع اللغة العربية بالقاهرة» 4/38-55، ومجموعة القرارات ص 44).

(79) نُشر البحث في (مجلة مجمع اللغة بالقاهرة)، جزء 7، سنة 1953، ص ص 351-358. وانظر للمزيد (أحمد أمين : ظهر الإسلام، ط2، 1957م، الجزء الثاني، ص ص 89 - 92).

(80) المولّد ـــ كما عرّفه المجمع في المعجم الوسيط ـــ، هو اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية. أو، هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب (مجلة المجمع القاهري 33/1).

(81) طرق تنمية الألفاظ في اللغة (القاهرة : ط النهضة المصرية، 1966)، ص 39.

(82) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلد 7، ص 358.

(83) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ص 42. ومجلة المجمع القاهري 302/7.

(84) انظر : إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص ص 31-32.

(85) المرجع السابق، ص 31.

(86) المرجع السابق، ص 32.

(87) إبراهيم مدكور : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ص 43.

(88) المرجع السابق، الصفحة نفسها، وانظر مجلة المجمع، المجلد الأول، ص ص 34-37.

(89) المرجع السابق، الصفحة نفسها، والتضمين (كما أقرّه المجمع القاهري ـــ مجلة المجمع 33/1) : «أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. والمجمع يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة : تحقيق المناسبة، وأمن اللبس بين المعنيين، وملاءمة التضمين للذوق العربي».

(90) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الأول، ص ص 296-297.

(91) رمضان عبد التواب : التطور اللغوي (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 1، 1983) ص 68، نقلا عن أسس علم اللغة، لماريوباي، ص 141.

(92) الخصائص، 277/3.

(93) المزهر، 504/2.

(94) انظر : رمضان عبد التواب : التطور اللغوي، ص ص 74-76.

(95) عبد الصبور شاهين : اللغة العربية لغة العلوم والتقنية (الدمام : دار الإصلاح، ط 1، 1983م)، ص 245.

(96) المرجع السابق، ص ص 249-250.

(97) الأبحاث الثلاثة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية : 7/257-260 و7/361-374 و9/61-72.

(98) المرجع السابق، مجلد 7، ص 61.

(99) انظر : الخصائص لابن جني 206/3 و279.

(100) انظر : كتاب في أصول اللغة، ص ص 44-48.

(101) المرجع السابق، ص 44.

المراجع

- الأزهري، محمد بن أحمد : تهذيب اللغة، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، 1964 - 1967م).
- الأصفهاني، أبو الفرج، علي بن الحسين : الأغاني (القاهرة : طبعة دار الكتب، والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر).
- أمين، أحمد : ظهر الاسلام (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط 2، 1957م).
- أمين، عبد الله : الاشتقاق (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1 ,1958م).
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني (دمشق : مطبعة الجامعة السورية، 1957م).
- أنيس، إبراهيم : من أسرار اللغة (القاهرة : الأنجلو المصرية، ط 6، 1978م).
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات (بيروت : مكتبة لبنان، 1978م).
- الجمحي، محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء، شرح محمود محمد شاكر (القاهرة : دار المعارف، 1952م).
- الجندي، أحمد علم الدين : اللهجات العربية في التراث (تونس : الدار العربية للكتاب، 1978م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة : دار الكتب المصرية، 1952-1956م).
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد : تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار (بيروت : دار العلم للملايين، ط2 ,1979م).
- حجازي، محمود فهمي : اللغة العربية عبر القرون (القاهرة : دار الثقافة، 1987م).
- حسب الله، علي : أصول الأحكام الشرعية (القاهرة : مطبعة العلوم، ط2، د.ت).
- حسن، عباس : اللغة والنحو بين القديم والحديث (القاهرة : دار المعارف، 1966م).
- حسين، محمد الخضر : القياس في اللغة العربية (القاهرة : المطبعة السلفية، ط1 ,1353هـ).
- ابن الحنبلي، عبد الرحمن الأنصاري : أقيسة النبي المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم، تحقيق أحمد الجاسر وعلي أحمد الخطيب (القاهرة : دار الكتب الحديثة، 1983م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة (بيروت : دار الكتاب العربي، ط6، 1979م).
- دوزي، رينهارت : تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي (بغداد : دار الرشيد، صدر منه خمسة أجزاء حتى سنة 1982م).
- الرافعي، مصطفى صادق : تاريخ آداب العرب (القاهرة : ط3 ,1953م).
- ابن رشيق، أبو علي الحسن : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محيي الدين عبد الحميد (القاهرة : المكتبة التجارية، ط3 ,1963م).
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبي الفضل ابراهيم (القاهرة : 1954م).
- الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السَّري : إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الابياري (القاهرة : المطابع الأميرية، 1964م).
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (القاهرة : البابي الحلبي، 1972م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1397هـ).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم (مصور أدب الحوزة).
  :المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق أبي الفضل ابراهيم وآخرين (القاهرة : البابي الحلبي، ط 1، د.ت).
- شاهين، عبد الصبور : اللغة العربية لغة العلوم والتقنية (الدمام : دار الإصلاح، ط1، 1983م).

- شلبي، عبد الفتاح إسماعيل : أبو علي الفارسي (القاهرة : نهضة مصر، ط1، 1958م).
- الصالح، صبحي : دراسات في فقه اللغة (بيروت : دار العلم للملايين، ط6، 1976م).
- عبد التواب، رمضان : التطور اللغوي (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 1، 1983م).
: فصول في فقه اللغة (القاهرة : مكتبة الخانجي، ط 2، 1980م).
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط (القاهرة : دار المعارف، ط2، 1973م).
- مدكور، إبراهيم : مجمع اللغة بالقاهرة في ثلاثين عاما (القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1964م).
- المغربي، عبد القادر : الاشتقاق والتعريب (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، 1947م).
- أبو المكارم، علي : أصول التفكير النحوي (بيروت : دار الثقافة، 1973م).

الدوريـــات

- مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المجلد 14، الجزء الأول، 1976م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومحاضر الجلسات : أعداد متفرقة.

الصوت لفظاً ومعنىً

د. يحيى عبد الرؤوف جبر
أستاذ علم اللغة المشارك
جامعة النجاح الوطنية / نابلس

لكل صوت دلالة، ولكن دلالات الأصوات المفردة نادراً ما تظهر في التعامل اللغوي، ذلك أن المعاني المتداولة لا تكون إلا مركبة من دلالات مختلفة، أدناها ثلاث في الغالب، بحيث يعكس كل منها واحدا من أبعاد المعنى، وبعبارة أخرى، فإننا نرى المعنى أشبه بالتفاحة من حيث هي كتلة ولون وشكل، لأن الغالب في الشيء أن لا يعرف ما هو بالتحديد دون أن نعرف ثلاثاً من مواصفاته...

ويمكن أن نقول، من طريق آخر، إن دلالة الصوت الواحد على المعنى تمثل الجزيء الذي لا يقبل التجزئة من هذا العنصر أو ذاك. ولنأخذ، لتوضيح ما تقدم، جسما من الأجسام أو شكلاً من الأشكال... فكم هي الأمور التي لابد لنا من معرفتها لمعرفة ذلك الجسم أو الشكل... ؟ إنها في الغالب ثلاثة فما فوق، ونادراً ما تكون اثنين أو واحداً...

نبدأ بالواحد... فإن الجسم الذي نحتاج إلى مواصفة واحدة لمعرفته، هو الجسم الذي يكون بين يدي الناظر، أو ــ بعبارة أدق ــ هو الجسم الذي يكون موضعاً للحس المباشر. ترى الجمل فتدرك أنه الجمل ! ونظير ذلك من الدلالات ما وقعت عليه الحواس، كأن تسمع رعداً أو ترى سيارة مقبلة نحوك فتجفل. وهنا يُكتفى بكلمة واحدة في الغالب. أما الاثنان، فمن الأمثلة التي تحتاج إلى معرفين أو تحديد صفتين لمعرفتها : المطر، والبر، والبحر ونحو ذلك، حيث يمكن أن نعبر عن المطر بقولنا : ماء السماء، وعن البر : بنقيض البحر، وعن البحر بنقيض البر وهكذا. ويلاحظ هنا أن هذا النوع من الأشياء فريد في حاله : وليس هناك ما يشترك معه في صفته، ولا يكون أصلاً إلا في ما كان منه اثنان : كالليل والنهار، والسماء والأرض، أو اشتهر حتى صار كذلك.

أما الثلاثة، فمن أمثلة الأشياء التي نحتاج لمعرفتها بشكل محدد إلى ثلاثة أوصاف ؛ ما كان كثيراً

معروفاً، كالطائر (جسم حي يطير)، والسفينة (جسم يركب في البحر)... ولكن إذا أردنا أن نعرف أي نوع من الطيور هذا، وأي سفينة من السفن تلك، فإن علينا أن نزيد في عدد المفردات المعرّفة. ومن هنا كان التعبير عن الأشياء المعنوية بحاجة إلى ألفاظ أكثر مما يحتاج إليه التعبير عن الأشياء المادية، وكلما دق المعنى كان أحوج إلى مزيد من الألفاظ.

ولكن أطراف العملية اللغوية لا يلجؤون إلى التعبير عن الأشياء بما يعرّفها من الألفاظ، أعني، أنهم لا يقولون مثلا : يعيش السمك في نقيض البر، ولا : يعتبر «الجسم الحي ذو السنام» صديقاً للإنسان ! وإنما يعبرون عنهما باسميهما : البحر والجمل. وهذا المعبر به هو اللفظ المفرد، ومعناه الذي يقع عليه معنى مفرد. وهذا هو الأصل في اللغة أن يكون لكل لفظ معنى، ولكل معنى لفظه المعبر به عنه...

وتعامل الناس يتم في معظمه بالمعاني المركبة، التي يعبرون عنها بألفاظ مركبة (في جمل)، وإن بدا لك غير ذلك من استدلال بالألفاظ الموجزة أو باللفظ الواحد أحيانا على المعاني الكثيرة فذلك من باب الاختزال والتواضع، وتحميل القليل معنى الكثير، تماماً كالاستدلال بالبعرة على البعير.

وفي المقابل، في مجال الأصول اللغوية، فإن دلالة الصوت (الحرف) الواحد لا تكفي بمفردها للتعريف بدلالته، ولكنها ضرورية ضرورة قولنا «حي» من حد الطائر «جسم حي يطير»، وقولنا «نقيض» من حد البر «نقيض البحر» وبعبارة أخرى فإن المعنى المفرد، كالمعنى المركب، كلاهما يتكونان من دقائق وآحاد أصغر، وكذلك فإن اللفظ المفرد (الكلمة) كاللفظ المركب (الجملة والكلام) كلاهما مركب من أجزاء يقوم كل منها بتغطية جزء من المعنى مفرداً كان أم مركباً... الكلمة من أحرفها (أصواتها) والجملة من مفرداتها وكلماتها.

وقريب من ذلك الأعداد : المفردة، من 0 - 9 والمركبة من عشرة فما فوق، ذلك أن دلالة الرقم تختلف باختلاف موضعه، وهي هنا قيمته، وأنها قابلة للتركيب كالحروف. وتشبه الأرقام أصوات اللغة المفردة حيث تكون دلالتها مبهمة، ولكن، فكما أن الأصل اللغوي يصبح ذا دلالة واضحة بالتئام شمل أحرفه، فإن الأرقام تغدو ذات دلالة واضحة بالتئام شملها مع المعدود، وقل مثل ذلك في الكلمة المفردة كالمشي مثلاً حيث تعطي معنى ولكنه يظل مبتوراً ما لم تتصل بكلمة أخرى فتكونان معاً معنى مفيداً... لجملة مفيدة.

وقريب من ذلك الأجسام... حيث لا كينونة لجسم ما لم يكن ذا ثلاثة أبعاد... أما الخط المستقيم — وهو يمثل بعداً واحداً — فهو ضرب من الوهم لا وجود له، وكذلك المثلث، لأنه يمثل بعدين هما الطول والارتفاع، وما أشبه دلالة الخط بدلالة الرقم «i» ودلالة المثلث بدلالة الرقم «11» دون أن يذكر معهما معدود ما. أو قل بدلالة الحرف الأول، والحرف الأول والثاني من الأصل اللغوي.

والذي نراه أن الناس قديما كانت تكتفي بالمفرد وأجزائه، سواء في ذلك الأصوات والمعاني... لأن حاجتها إلى المركب تولدت مع تطور الحياة وتقدم نمطها، فكان الإنسان يشعر بحاجته إلى صيغ صوتية جديدة للتعبير عن المعاني المتجددة باستمرار، بل إن هذا هو ما يحدث في حقيقة الأمر، ويمكن التأكد من ذلك بدراسة شمولية رجعية لما كان من عدد الألفاظ والمعاني قبل قرن من الزمان... وقد نكتفي بالحقيقة المتمثلة في أن اللغة تتسع وتتطور، لا تضيق وتتراجع.

دلالة الأصل على المعنى

لكل أصل لغوي دلالة تقع على معنى واحد في الأصل. ولهذا المعنى وجوه وصور لا حصر لها، فهو مبهم إلى حد بعيد، ولنأخذ مثلاً معنى الشدة... فما هي الشدة المعنية وما صفتها ؟ إنها تتراوح ما بين اللين والصلابة... وهل هناك من يستطيع أن يحصي كم بين اللين والصلابة من الصفات التي تأخذ من كليهما بنسب مختلفة ؟ ولتوضيح ذلك أكثر نأخذ معنى السواد... فأي درجة منه نقصد... إنه درجات تتراوح ما بين 50% إلى 100%، بل إن كل واحد بين هذين الرقمين قابل للتجزئة إلى درجات كثيرة...، وهذا ما يجعلنا نميل إلى القول إن المعاني كروية، والكرة لا يرى إلا نصفها في أحسن الأحوال، غير أن نصفها الآخر يمكن إدراك كثير من خصائصه بالعقل. وإن المعاني لتتشابه وتتماس، في هذا الجانب أو ذلك وهكذا.

ونعتقد أن الحد الفاصل بين معنيين هو منتصف المسافة بين ممتدهما، ذلك أن كل معنى يرتبط بنقيض، وهذه الظاهرة حية في كل الكائنات... لكل ذكر أنثى ولكلّ نقيضٌ، ولكل سالب موجب وهكذا، فنقيض الشدة هو اللين... والحد الفاصل بينهما هو المنتصف الذي يجمع بينهما ! فإن زاد فيه عنصر الشدة فتلك شدة، وإن زاد فيه عنصر اللين فذلك لين... ويمتد اللين في الاتجاه الآخر درجة أخرى يلتقي في أولها بمعنى آخر هو السيولة، فإذا كان آخرها بدأ معنى جديد في التولد هو السيولة... وهكذا.

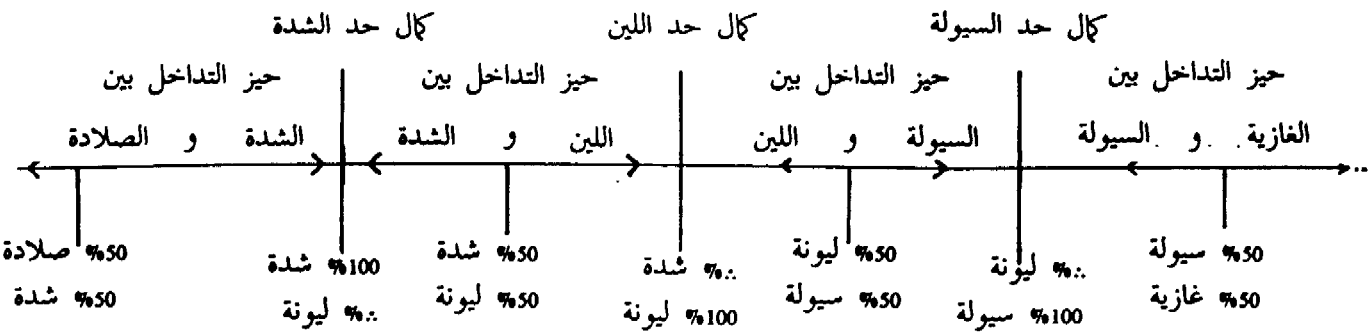

إن حد الخمسين في المائة هو الفاصل بين حيزي المتناقضين، وعن يمينه يكون حد كمال السالب (اللين) (والسيولة) وعن شماله يكون حد كمال الموجب (الشدة) و(اللين قياسا بالسيولة)، وهكذا إلى أن نصل إلى طريق مسدود بحكم طبائع الأشياء أو بحكم محدودية عقل الانسان في قدرته على التصور والاحاطة بالطبائع التي قد تكون قائمة.

وتكون دلالة الأصل اللغوي على المعنى كدلالة قولنا : «جسم حي دو سنام» على جمل بعينه، ذلك أن قولنا المذكور ينصرف لدلالة مبهمة تفيد معنى ولكنه نكرة. أي أنه لابد من زيادة على قولنا السابق ليصبح دالاً على جمل بعينه كأن نقول : جسم حي ذو سنام لعائشة.

والغالب في الأصول اللغوية المستخدمة أن تكون من ثلاثة أحرف، وناظر الزيادة التي أضفناها على قولنا السابق (لعائشة) ـ التي جعلته أوضح دلالة ـ كل من أحرف الزيادة التي تلحق بالأسماء المشتقة والأفعال، والمبنى الذي تصاغ فيه.. فالأصل (غ ر ب) ينصرف لدلالة تقع على معنى الحجب والاحتجاب... ولكن الزيادات التي طرأت عليه في كل من : غريب... ومغرب، وغروب، واغتراب، وغيرها هي التي رشحت كل كلمة لمعناها الخاص.

ومع ذلك، فإن الأصل (غ ر ب) يظل هو القاسم المشترك الصوتي للمفردات آنفة الذكر، كما تظل الدلالة التي تقع على معنى (الحجب والاحتجاب) هي القاسم المشترك المعنوي للمعاني التي تنصرف لها تلك المفردات.

وتشبه هذه الزيادات ـــ في ما نرى ـــ الفضلة في الجملة، ذلك أنها قد يستغنى عنها، وتظل الجملة مفيدة، غير أن بقاءها يضفي على الجملة معنى، ويكسب معناها الأصلي وضوحاً وعمقاً وتحديداً.

ونعتقد أن الناس قديما لم تكن بحاجة إلى تطويل الكلام ـ والألفاظ ـ للتعبير عن نفسها... ويلاحظ في هذا المجال أن الإشارة والأصوات التي لا تكتب والجمل القصيرة، والمفردات المستقلة كانت أداة العملية اللغوية. وما نرى الإنسان الحديث مضطراً للتوسع في استخدام المؤشرات والجمل الطويلة (والكتب...) إلا لاتساع مجالات المعرفة، وتشعبها، وتطور أنماط الحياة، وخبو توقد ذهنه وضعف ذاكرته وكثرة اشتغاله.

ولو طبقنا ذلك على اللغة لصح لنا أن نقول «جسم حي» فيفهم السامع أن المقصود هو الجمل... «وجسم يطير» ليفهم أن المقصود هو الطائر... ذلك لأن الإبل كانت هي الحيوان الوحيد الذي يعتمدون عليه في لبن ولحم وحمل وركوب وجلد ووبر وقربة... ولأن الطائر كان هو المحلق الوحيد في سمائهم في زمان لم تكن فيه الطائرات قد اخترعت.

ولو طبقنا ذلك على الأصول اللغوية لوجدنا أن الحرفين الأول والثاني قد يقومان مقام «جسم حي» ومقام «جاء محمد» دون قولنا «راكبا» ونعتقد أن الإنسان قد تكلم بذلك بادىء الأمر، وصرف هذين الحرفين لدلالة تقع على معنى تترجمه حركة جهاز النطق حال التصويت بهما وما يصاحبها من عمل كخروج الهواء أو غيره، وبطريقة أو أخرى وهكذا.

ثم تطورت الحياة وتعقدت، فجمدت معان، فاضطر إلى زيادة صوت ثالث لأن كل تغير في المعاني يحتاج إلى ما يعبر عنه، ولما كان الصوتان 1 ,2 لدلالتهما الأولى، فاتسعت هذه الدلالة، كان لابد من الاتساع في الأصوات... ولا مجال لذلك إلا بالزيادة ؛ فكان ثالث، فاحتاج إلى أكثر، فزاد حرفاً رابعاً، وتوصل بحكم ما مر به من تجارب إلى أسلوب جديد في تغطية العجز فكان الاشتقاق وملحقاته. ثم التركيب، تركيب الجمل فالكلام والكتب وهكذا... وإذا سرنا في الاتجاه المعاكس كان للحرف الأول من الأصل دور الأساس في البناء.

وما أشبه التعامل اللغوي بهذه الصورة بما كانوا عليه من مقايضة... يشتري أحدهم ليأكل لا ليتاجر.

ونتوقف هنا عند الأصول اللغوية التي تبدأ بالنون فالفاء، وذلك لتقليب ما تقدم من الكلام مطبقاً عليهما فنقول :

النون حرف أنفي : (وكذلك الفاء، بل لعل الأنف مسمى لعلاقته بها حيث يمكن أن تخرج منه).

النون والميم مخرجهما الأنف... من الخيشوم، ولا نجد أصلا تتصدره النون إلا كان لدلالة على ابتداء حركة... وما ندري إن كان لهذا علاقة بكون الأنف مبتدأ عملية التنفس التي هي أساس حركة الإنسان وبدايتها... وقبل أن نستطرد نتوقف عند الأصول التالية : نبت، نبث، نشر، نقل، نفر، نعب، نصب... أي أن الفاعل أو المفعول كان ساكناً ثم تحرك... وفي المقابل، فإنها في آخر الأصل تصرفه لدلالة تقع على معنى انتهاء حركة، ولك أن تتبصر

في : سكن، أمن، حزن (والحزن إلى سكون) مدن (بالمكان)، عمن، سجن، سدن... الخ.

ونعتقد أن حرف النون لم يرد في كلمة «أنف» صدفة، كما نعتقد أن أصل «الأنف» هو «نف» الذي هو حكاية الصوت المعروفة عند إخراج ما فيه بضغط هواء الزفير. وقد يقال ما هذه الهمزة ؟ فنقول إنها همزة الحضور ! كهمزة (أنا أنت أنتم) وهمزة (أخ وأب وأم) وهي همزة القطع... تعكس بروزه في موضعه فكأنه انقطع عن سائر الرأس. ثم تولدت معاني الأنفة والاستئناف اشتقاقاً من (الأنف) لتقدمه على سائر البدن ولشموخه في موضعه... إضافة إلى ما اكتسبته الألفاظ المشتقة منه من المباني المصوغة فيها.

ومن معنى الخروج الذي يترجمه الحرفان (نف) تولد المعنى العام الذي هو القاسم المشترك بين المعاني التي تقع عليها دلالات جميع الأصول اللغوية التي تبدأ بالنون فالفاء مثل :

نفى ← الحاكمُ المجرمَ... أخرجه من البلد.
نفث ← الحنش السم، وفي العُقْدة إذا أخرج السم والهواء. وكذلك الطائرة النفاثة.
نفج ← النافجة والنُّفوج الريح السريعة، فكأن الدنيا تنفخ بها.
نفح ← بمعنى نفخ.
نفخ ← على النار إذا أخرج هواء الزفير قويا...
نفدَ ← الدقيق من وعائه إذا لم يعد فيه شيء منه (خرج منه).
نفذ ← السهم من الرمية إذا خرج منها...
نفر ← الظبي من كُناسه إذا خرج منه مسرعاً.
نفس ← تنفس الصُّعداء إذا أخرج هواء الزفير على نحو ما.
نفط ← زيت الأرض إذا خرج منها.
نفض ← الثوب إذا أخرج ما كان عليه بتحريكه بشدة.
نفق ← النفق والنافقاء من المخارج. ومنهما النفاق.

وقد يمر بنا من الأصول ما لا ينطبق الكلام على دلالته، فيكون هذا النوع من الدلالات بحاجة إلى معالجة وتأمل، فقد تكون الدلالة معنوية، فلا بد عندئذ من الرجوع إلى الدلالة الأصلية، وهي دلالة مادية لا محالة، ولكن قد تكون بائدة، أو قد تكون كدلالة اللونين الأزرق والأصفر على اللون الأخضر... الذي يتكون بمزجهما معاً... وهذا يستدعي أن نعود بالخيال إلى نمط الحياة الذي صاحب تكوّن اللفظ لدلالته.

ويمكن أن نوجز ما تقدم، بعبارة مختلفة، تتمثل في أن الحرفين «نف» يعكسان جملة من مسند ومسند إليه، والحرف الثالث بعدهما هو فضلة في تلك الجملة، يوضح معناها ويوجهه. فالنون تفيد ابتداء الحركة، والفاء تفيد معنى الخروج، وهذا يعني أننا أمام دلالة متداخلة من معاني الحركة والخروج، فكأننا قلنا «جسم يطير» بمفهوم الناس قديماً، أو جاء شخص ما، أو ما هي كلمة حرفها الأول س وحرفها الثاني ج ؟

ولترجمة هذا التداخل نقول :

ن ف + س ← حركة هواء خارج (زفير)
جسم يطير (بالمفهوم القديم) ← طائر (معنى مفرد)
جسم يطير + حي (بالمفهوم الحديث).
س ج + ن ← حبس (لفظ مفرد)
جاء شخص ما + مسرعاً ← (معنى مركب) (هناك خبر !)

وهكذا، فإن الحرف الثالث من الأصل اللغوي يناظر الفُضلة في الجملة، يحدد المعنى

ويوجهه، ويخصصه، وهما يشبهان تماماً ما يعرف بـ «تشطيبات» البناء، ذلك أن الأصل فيه هو أسسه وأركانه، كما يشبهان الإطار من الصورة والغلاف من الكتاب ونحو ذلك مما يمكن الاستغناء عنه عند الضرورة... وتوجيه ذلك كله بأن دلالة الأصل تكون قد تحددت بنسبة عالية جدا بحرفيه الأول والثاني، وقل مثل ذلك في الهدف من البناء في الأسس والأركان، ومن الصورة بذاتها، ومن الكتاب بمحتواه. وكلّما زادت المكملات (إن كان ذلك ممكناً وسائغا) زادت الدلالات.

ونعتقد أن أصولا كثيرة تتحدد دلالاتها بحرفها الأول، ويكون الحرف الثاني في هذه الحالة شبيهاً بالثالث في دوره في تحديد المعنى، وهذا يؤكد أن أحرف الأصل تأتي مرتبة بحسب قيمتها وأهميتها في تخطيط الدلالة.

وتأكيدا لذلك نورد الحقائق اللغوية التالية :

أ ـ ما من أصل يتصدره صوت الغين إلا كان لدلالة تقع على معنى الحجب والاحتجاب جزئيا أو كلياً، ونورد في ما يلي طائفة من الأمثلة :

1 - غاب ـ النجم وفلان : اختفيا عن الأنظار.
2 - غاث ـ (دلالته معنوية) ولكنها تفيد معنى سد الحاجة، والسد حجب. ولابد أنه كان لدلالة مادية تفيد نفس المعنى، وما أطلق الغيث على المطر إلا من هذا القبيل لأن فيه ما يسد حاجة النبات والإنسان والحيوان.
3 - غار ـ النجم والماء اختفى : ذلك وراء الأفق، وهذا في الأرض.
4 - الغائط.. من الأرض، هو المنخفض الذي لا يرى ما فيه إلا حين الاقتراب منه. وهذا من الاحتجاب والحجب.
5 - غام ـ والغيم إنما سمي به لعلاقة بدوره في الحجب والاحتجاب. والغين مثله.
6 - غال ـ ومنه قولنا أغيلت المرأة. وذلك إذا حملت وهي ترضع، وهذا المعنى مأخوذ من الغَيْل وهو الماء يجري تحت الحجارة وبينها... هناك حمل تحت ارضاع (متخالفان) وهنا سيولة تحت صلابة الحجارة (متخالفان) إضافة إلى ما في ذلك من اختفاء هذا وراء ذاك. والغِيل أيضاً، هو الأجمة الملتفة، ومن شأنها أن تحجب ما يكون فيها...
7 - وقد يطول بنا استعراض الأصول الغينية، ولكن، تقريباً للصورة من ذهن الدارس، نورد في ما يلي طائفة منها دون بيان لدلالتها، تاركين ذلك للتأمل والتبصر، فمن ذلك : غبار، والزمن الغابر، والغباء (احتجاب العقل)، والغفوة، والغفير (السحاب الذي يكلل الجبال) والغرق والغرف، والغروب، وانغمام الهلال، والغمام، والغلاف، والغلس والغدفة (ما يلقى على الجبين من غطاء الرأس) والغدر، الغرر (على حين غرة) وقد يقال هنا : ماذا نقول في الغرة من قولنا أغر محجل ؟ فنجيب عن هذا السؤال بأن الغرة ـ وهي بياض في لون سائر الجسم ـ تخفي لون البقعة التي تقع فيها...

ب ـ الحرفان الأول والثاني يقومان بالدلالة :

قلنا سابقا إن الشيء قد يعرف بحدين، وكذلك الشكل، فالمثلث على سبيل المثال يمكن تخطيط ضلعه الثالث بمجرد معرفتنا بضلعيه الأول والثاني، وتستطيع أن ترسم مربعاً أو مستطيلاً أو أي شكل ذي زوايا منتظمة بمجرد معرفتك بضلعين من أضلاعه هكذا :

(الضلعان المعلومان خطان متصلان، والأضلاع المستكملة مرسومة بالنقط)

والمعنى المركب أيضا... محمد تلميذ... ولو لم نقل مجتهد... وكثيرا ما يمكن إكمال الجمل بألفاظ مناسبة استدلالاً بالمقام والقرينة والحال... ولتوضيح ما تقدم بالمثال اللغوي نأخذ الفعل الرباعي (الأصل) زقزق، ووزنه الصرفي فعفع، وليس فعلل كما يشاع، لأنه قائم على تضعيف الحرفين الأول والثاني اللذين هما قوام الأصل الأول... (زق) وينصرف لدلالة تقع على معنى إخراج صوت معين (من الطيور ونحوها) ولما كان ذلك من الطيور لا يكون إلا على نحو متكرر متلاحق فقد عبروا عنه بتكرار الأصل (زق + زق).

ويقطع بهذا التوجيه الذي أسلفنا أن ثمة أصلاً آخر ينصرف لدلالة تقع على صوت نوع من الطيور يضم عقب الزاي والقاف ألفا (واواً) وهو (زقا) يزقو، بمعنى صاح يصيح، ويخص بالهامة والبوم، وقد يطلق على أصوات الطيور بعامة.

بعبارة أخرى، اكْتُفي بتكرار الحرفين اللذين يعدان قوام الأصل، واللذين ينهضان بدلالته على تكرر حدوث الصوت المعهود من العصافير... وبإضافة (واو ـ ألف) لهما للنهوض بالدلالة على حدوث صوت آخر مشابه.

ويمكن أن نتعقب هذه المسألة في المفردات والأصول التالية :

دلدل ← دلا (ومنه الدلو) وأدلى ← دل

يدلو يدلي والدليل يكون متقدما على صاحبه كالدلو على الرشاء، وكلاهما على طريق ممتد : قُلُب البئر أو الرشاء وذاك على الطريق...

جرجر ← جرى
فرفر ← فرى (بمعنى شق (وقطع) الجلد).
رقرق ← رقا بمعنى جف.
سفسف ← سفى

وليس هذا شأن ما ثلث بألف (واو أو ياء)، بل يصح في ما ثلث بأي حرف، ولك أن تتعقب ذلك في :

زلزل ← زلق أو زل أو زلج أو زلف...

(والمعنى الجامع هو التحول عن المكان، أما زلزل فتحول متكرر لأن الزلزلة رج وهز، وهذان من التكرار).

زقزق ← زقا، زقر (الديك : صاح).
خلخل ← خلا، خلق، خلب، خلع، خلص، خلف، خلس، خلج !

(والمعنى الجامع هو الازاحة والتحويل والانتقال).

وجدير بالذكر أن عامة الناس حين يريدون التعبير عن معنى يتكرر حدوثه بشكل متصل أو متقطع، غالباً ما يستخدمون أفعالاً على وزن (فعفع) كشمشم ولفلف ورخرخ وسبسب ومغمغ ومرمر.. الخ.

ويلاحظ في الأمثلة السابقة أن الأصول من وزن (فعفع) تنصرف لدلالات تقع على معان متقطعة متكررة... ولا متكرر إلا كان لتَقَطُّع، بينما الأصول التي تثلثها ألف (واو أو ياء) فهي لدلالة على المعاني نفسها، لكن دون الاتصاف بالتكرر والتقطع... فالخلخلة إلى تكرار، اما الخلا ـ بمعنى القطع، والقطع إزاحة وتحويل ـــ فهو لا يتضمن معنى التكرار، وكذلك زقزقة الطيور وزقو الهامة... ويصدق الكلام إلى حد بعيد جداً ـ على ما ثلثه حرف غير الألف...

وجدير بالذكر أن جل المعاني التي تنصرف لها المفردات من وزن (فعفع) ـــ إن لم نقل كلها ـــ تدل على أصوات بعينها، وتفسير ذلك أن المعنى

المتقطع المكرر أليق ما يكون بالأصوات، بل إن هذه هي حقيقة الأصوات، وإلا لما استمرت لبعض الوقت، وتميزت بعضها عن بعض. وقد تنبه رفائيل نخلة في غرائب اللغة (الكاثوليكية، الطبعة الثانية ص (44 - 49)) إلى هذه الحقيقة دون أن يحللها أو يعلل ظواهرها.

وتقودنا هذه الحقيقة إلى تساؤل خطير يتمثل في قولنا : أليست المعاني جميعاً متحولة عن أصوات تماما مثلما هي الألفاظ التي نعبر بها عنها ؟ فكأن هذه أصوات من مستوى أولي والمعاني من مستوى آخر (معنوي) ويرشح ذلك أن كلا من الأصوات (الألفاظ) والمعاني هي حركات لكن من أجناس مختلفة.

ج ـ ومما يؤكد ما تقدم أن القلب المكاني لا يحدث إلا بين الحرفين الثاني والثالث من أحرف الأصل. ذلك أنهما مسندان للحرف الأول الذي هو العمود الفقري للدلالة، ومن ذلك :

عسـف ← عفس
جـذب ← جبذ
عقـرب ← عرقب
صاعقة ← صاقعة.

أما ما يقال عن حادي (عشر) من أنها مقلوب (واحد) فله تخريج آخر يتمثل في أن (واحد عشر) يقتضي تحريك خمسة أحرف متوالية هي الحاء والدال والعين والشين والراء، وهذا مما يستثقل، أما حادي (عشر) فهو مما يستخف، ولذلك كان القلب، هذا ما لم نقل إن حادي (عشر) فاعل من حدا يحدو (العيس والعشر) والحادي هو الذي يكون في مؤخرة القافلة يستحث الإبل على السير... وكذلك الواحد بعد العشرة حيث يصح تشبيهه بذلك.

ومما يرشح التخريج بالعدول عما يستثقل إلى ما يستخف أنهم يجيزون أن نقول «الواحد والعشرون» لنقص عدد الأحرف المتحركة المتوالية.

أصـول مهملـة :

يقف المطالع في المعاجم على أن ثمة أصولاً مهملة، وقد علل اللغويون قديما (ابن جني) هذه الظاهرة بأن بعض الحروف لا تجتمع معاً في كلمة واحدة كالجيم والقاف، ولكن هذا التعليل لا يصدق على بعض الظواهر التي تندرج تحت الموضوع، حيث نجد بعض الحروف اجتمعتْ في أصل ما لدلالة بعينها، ولكنها تأبى أن تجتمع في أصل آخر بترتيب مختلف، أو، بعبارة أخرى، إذا كان الأصل ثلاثة أحرف، فإنه يتولد عندنا بتقليب أحرفه ستة أصول مختلفة، ينبغي أن يكون لكل منها دلالته الخاصة مثال :

ح م ل ـــ الحمل ترفعه و...
ح ل م ـــ الحلم تراه في نومك و...
ل م ح ـــ اللمح بالبصر...
ل ح م ـــ اللحم نأكله و...
م ح ل ـــ المحل الجدب و...
م ل ح ـــ الملح في الطعام و...

غير أنا نجد أصولا تأبى حروفها أن تتقلب على هذا النحو، مثل :

ن ص ر : النصر من عند الله
ن ر ص ؟
ص ر ن ؟
ص ن ر : الصنارة نصطاد بها السمك !
ر ص ن : رصين ثقيل...
ر ن ص ؟

ومثال آخر :

ع م ل : العمل والعمال...
ع ل م : الله عليم بذات الصدور...
م ع ل ؟
م ل ع : المليع البعيد...
ل ع م ؟
ل م ع : السراب والمرآة والبرق...

حيث نلاحظ أن ثمة (أصولاً !) لم يرد منها في الكلام شيء ولو كان لفظاً واحدا، إن في هذه الحقيقة ما يدعو إلى إعادة النظر في تعليل ابن جني لهذه الظاهرة وإلى البحث عن توجيه آخر لها.

وقد نجتهد في هذا النظر فنقول : إن الأصوات كالقيم العددية في دلالاتها ؛ يتحكم فيها موقعها وصفتها من السلب والإيجاب والطبيعة، فثمة أعداد فردية وأخرى زوجية، والواحد في منزلة الآحاد واحد، وفي منزلة العشرات عشرة، والصفر عن يمينه تسعة وعن يساره لا يعدل شيئاً.

وشبيه بذلك ما نجده في المعادن والفلزات والعناصر والألوان. فالسكر أخو الملح، غير أن هذا حلو وذلك ملح ! وهذا المعدن سالب الشحنة وذلك موجبها، وهذا لون أسود أضف له قليلاً من أي لون فإنه لا يؤثر فيه، بينما ذلك أبيض إن أضفت إليه أدنى قدر من أي لون فإنه يؤثر فيه...

والأصوات (الحروف وغيرها) تتذبذب بين حدين. سواء أردنا حدي تذبذب الصوت نفسه، أم حدي المصدر، ذلك أن حدوث الصوت يحتاج إلى جسمين على الأقل، لأنه نتيجة احتكاك، والاحتكاك يقتضي محتكاً ومحتكا به، وهذا هو أدنى الحدود لحدوث الصوت... ومن هنا كانت الأشياء المسماة لعلاقة بالصوت أدنى بكثير من الأشياء المسماة لعلاقة بالنظر.. لأن العين تدرك الآحاد... أما الأذن فلا تدرك إلا الأصوات الناتجة عن اثنين على الأقل، وبالقسمة الرياضية تكون هذه نصف تلك.

والأصوات كالألوان... يلغي بعضها بعضاً، ويدخل فيه أو يستوعبه مخفياً أثره، فقد يكون صوتان كالقيمتين العددتين ـ 1، + 1 فتكون المحصلة صفراً، وما هي جدوى أصل لغوي دلالته صفر ؟ ولا ننسى هنا موقع الحرف وأثره، وموقع الحرفين الآخرين واختلاف أثريهما... وهكذا.

ولتمثيل ذلك بملموس، خذ نغمة موسيقية منبعثة من وتر عود... هذه النغمة حادثة من احتكاك الريشة والوتر... فتصور أن أحدا وضع يده على الوتر أثناء الضرب عليه ! هل كانت النغمة المعهودة ستصدر عن العود ؟ أو بعبارة أخرى، هل كان أثرها في النفس سيكون هو هو ؟

وهذا ماء بارد... يضاف إليه ماء حار... فيتعادل الكل : يفقد هذا حرارته ويفقد ذلك برودته... فإذا كان المطلوب من الماء هو ذلك الكل بارداً، أو حاراً، فإنه بإضافة هذا إلى ذلك لا يكون قد تحقق.

ونعتقد أن هذه الحقيقة ـ حقيقة أن لكل صوت شحنة ودلالة ـ هي التي تقف من وراء عدم ورود بعض الأصول وعدم التقاء بعض الحروف في الأصل الواحد، ذلك لأن صوتاً قد يلغي دور آخر، أو أن صوتين من أصوات الأصل الواحد قد يتعادلان في محصلة تساوي صفرا، فلا يكون لذلك الأصل دلالة واضحة بينه... ومن ثم لا يجد له سبيلاً إلى عالم اللغة.

وليس شرطا أن يكون ذلك ناتجا عن طبيعة هذا الصوت أو ذاك وحسب، ولكنه ربما اقترن به،

أو أدى إليه، موقع الصوت (الحرف) من الأصل ؛ كأن يكون أولاً أو ثانيا أو ثالثاً وهكذا.

الأصول الثنائية الحية :

يقف المطالع في التراث اللغوي على كثير من الأصول الثنائية أسماء ومعاني[1] لاصقة بالإنسان مثل (أب، يد، أخ، فم، أو فو، ذو[2]، ذا (اسم إشارة) ونحو ذلك كحروف الجر (في عن من) وأدوات الاستفهام (من هل أي).

وما نرى اسم الفعل «أف» الذي يعبر عن التبرم والتضجر إلا من هذا القبيل، وما تشديد الفاء إلا من باب توكيد التبرم والتأفف لأن الفاء الثانية، بقدرما تضعف الصوت المسموع، فإنها تؤدي إلى تضعيف المعنى الحاصل من سماع الأولى. كما أن في التصويت بها ترجمة حية لمعنى التنفيس من جانب والكبت الذي هو شعور بالضيق نتيجة للصراع النفسي بين القبول بالواقع أو المعروض ورفضهما من جانب آخر، لأن الهواء يخرج من الرئتين بشدة، ولكن الشفتين تحولان دون انطلاقه على النحو الذي نستظهره في ضمهما أثناء لفظ الفاء... فالخروج تنفيس، وضم الشفتين كبت.

ونعتقد أن الأسماء التي تبدأ بهمزة الوصل، مثل (ابن، اسم) هي ثنائية لا ثلاثية، ويؤكد ذلك أن همزة (ابن) تحذف عند التأنيث (بنت) وإن كان يصح أن نقول في بعض الأحوال (ابنة). ويجمع على «بنين» جمعاً ملحقاً بالسالم بحذف الهمزة كما تجمع (بنت وابنة) على بنات وليس على «ابنات».

ثم إن الفعل من الاسم بلا همزة، نقول : سمّاه اسما... وهي التسمية (تفعيل)... وفي الجمع على أفعال وغيره نجد الفاء تناظرها السين... مباشرة... وإنما جيء بالهمزة تسهيلاً للنطق. وأما ما يقال من أن الهمزة عوض عن واو محذوفة في آخر «الابن والاسم» فهو وجه لا دليل عليه إلا ما يرشحه النظر في الجمع، حيث تلحقه الهمزة (أسماء وأبناء) وحيث يقال إن الهمزة منقلبة عن واو محذوفة في أصليهما... وما نرى ذلك إلا تكلفاً، ولأن جمع ما كان من حرفين لا يصح دون إلحاق بذي الثلاثة... ولأن الجمع أقله ثلاثة وإلا فأين هي الواو من بنت وبنات ؟

ونعتقد أيضا أن كل الأصول ذات الدلالات اللصيقة بالإنسان مما ورد مضعفاً (ثالثه كثانيه) هي في الأصل ثنائية، وكذلك ما ينتهي بألف أو تاء، مثل : أمّ، وعمّ[3]، وشفة، وبرة، وقلة، وكسرة، وعضة (وهذه الثلاث مما يجمع ملحقاً بالمذكر السالم بحذف التاء)[4]، وكفّ وخدّ وسنّ ونحو ذلك.

ومما يغري بالأخذ بنظرية الأصول الثنائية أننا نجد بعض المفردات الثنائية ــ والمشكّلة من حرف واحد ــ كثيراً ما تأتي متصلة بحرف ثالث ولنفس دلالالتها، فخذ مثلاً بل وبلى حيث تفيدان معنى الإضراب، بل إن «بلى» وردت بمعنى بل في بعض آيات القرآن الكريم[5]. كما تقع اللام مقام إلى، والميم مقام «من» من أحرف الجر، وفو مقام فم، ولِمَ مقام لِما. ونرى أن الثنائي يضعّف أو يضاف إليه حرف لتسهيل النطق، وحسب، كما هي الحال في أم وعم وشفة وابن...، أو لتحميله معنى جديدا على النحو الذي سنبينه.

ومن هذه الأصول ــ الثنائية ــ كان تولد الأصول الثلاثية مع تقدم الزمان وتطور الحياة على الأرض، فمن (أمّ) وأصله (مّ) كان توليد :

* أم (أمّ) بمعنى قصد وتوجه إلى... ذلك أن الأُمّ هي مقصد أولادها دائما، لاسيما في مرحلة

الطفولة، ومنه الأمة (الجماعة الملتفة حول أم واحدة ولو كانت عقيدة).

* يمم (يمم وجهه) قصد، وهو بمعنى الأول، ولعله هو لكن بتخفيف الهمزة. وأعتقد أن الدلالة هنا للميم بما تعكسه من التئام وتضام يتمثلان في ضم الشفتين، تماماً كما يلتئم شمل أطفال الإنسان والحيوان حول أمهم. وهذا يجعلنا نقول إن الإضافة للأصل قد تقع في صدره أحياناً... تماماً كما هي الحال في بعض المشتقات وجموع التكسير، غير أن الإضافة لأواخر الأصول أولى وأغلب.

* أمت... والأمت الاعوجاج، والاعوجاج إلى تضام... أما ترى لو أنك صححت المعوج لطال وتباعد ما بين طرفيه ؟ ثم أليس الاعوجاج انحناء إلى الداخل ولو بنسبة قليلة ؟ والانحناء من التضام.

* أمر... «الأمر» التكثير... قال تعالى (الاسراء 16) ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها﴾ بمعنى كثرناهم... والكثرة من التضام والضم.

* أمس... وهو اليوم قبل يومك، يكون قد انضم إلى ماضيك، أو إلى عمر الأرض... الخ.

* أمن... والأمن استقرار وقرار، والقرار إلى ثبات في المكان، وهذا من التضام، فكأن المرء ينضم إلى مكانه.

صـوت الميـم :

للميم علاقة واضحة بالأُمّ لفظاً ومعنى، لكن من أين تولد الصوت والدلالة على الأم ؟ بداية، للإجابة عن هذا السؤال، لابد من القول إن الإنسان صائت بطبيعته... ويعبر بصوته عن نفسه، وأن صوت الميم يتخلق في تجويف الفم ويخرج من الأنف، أي أنه يحدث بتردد الصوت في الفم المغلق.

والآن تعال معي نتصور العلاقة الطبيعية بين الطفل (أول الناطقين) وأمه. تلك العلاقة الطبيعية التي تقوم على الإرضاع... والإرضاع لا يتم إلا بإطباق الفم على حلمة الثدي... والطفل غالباً ما يردد صوتاً أثناء الرضاعة، أو عند طلبها، حيث يضم فمه مصوتاً كأنه يخبر أمه بالشكل والصوت أنه يريد أن يرضع... ويتردد صوت الميم في هذه الحالة كثيرا، ومن هنا كان الصوت، وكانت دلالته على الأم... فكأن اسمها (مْ أو مّ أو أم). ويرشح هذا المذهب ويرجحه أن هذا الحرف موجود في المفردات التي يعبر بها عن الأم في جل لغات العالم.

صـوت الغيـن :

ويبدأ الطفل بترديده في فترة مبكرة، أول ما يكتشف قدرته على إصدار بعض الأصوات، وحين يجد نفسه محتاجاً إلى التعبير عن نفسه في حدود ما يتفق مع حاجات سنه، وهو من أول الأصوات ظهورا مع الميم والباء... ولكن الباء تليهما وسنوضح ذلك في حينه. وصوت الغين لا يبين عن شيء... وفي هذه الفترة ـــ فترة المناغاة وهي مسماة لعلاقة بصوت الغين ـــ لا يكون الطفل قادرا على الكلام، ولكنه يكون قادرا على الإدراك والتمييز... فصوت الغين يخفي وراءه معاني كثيرة (نسبياً) وألفاظا كثيرة لو كان يستطيع أن ينطق بها... ومن هنا اكتسب صوت الغين دلالته على معنى الإخفاء والتخفي والحجب والاحتجاب... بل إنه ما من أصل تصدرته الغين إلا انصرف لدلالة تقع على ذلك المعنى.

إن إكثار الطفل من التصويت بالغين ومد الصوت بها في مرحلة ما قبل النطق ببعض الألفاظ يشبه ترديد الطيور ـ العجم ـ بعض الأصوات تعبيراً عما تجده في نفسها، ويشبه الفأفأة والأصوات التي

يصدرها الأخرس عندما يريد التعبير عن نفسه مع الإشارة... لاسيما إذا أدرك أن الطرف الآخر لم يع ما يحدِّثه به. وجدير بالذكر أن التلفظ بالغين لا يتطلب جهداً من الطفل أكثر من أن يكون فمه مفتوحاً على نحو معين.

صوت الباء :

الباء أخت الميم... غير أن هذه مخرجها الفم... وكثيراً ما تنقلب ميماً، لاسيما بعد النون الساكنة (لِينْبُذن)، ولكن التلفظ بالباء يحتاج إلى جهد أكبر ونَفَس أشد مما يحتاج إليه التلفظ بالميم، ولذلك فإن التلفظ بها يتأخر عن الميم، والباء صوت انفجاري، أي أنه يسمع من مكان أبعد... والأب دائماً أبعد من الأم من الطفل، ولهذا كانت الباء في اسمه (أب ــ بابا)... فكأن الطفل هو الذي أسمى والديه المتلازمين بهذين الاسمين لعلاقة بصوتي الميم والباء المتلازمين اللذين يرتبطان بهما على النحو الذي أسلفنا !

قدرة جهازنا الصوتي :

يصدر جهاز الإنسان الصوتي كل الأصوات التي يستطيع سمعه أن يدركها مهما كانت صفتها. والأصوات معبرة دائماً... فنحن نعرف أن المار سيارة دون أن نراها... يكفي أن نسمع صوتها فقط... ونسمع البكاء فنعرف الباكي إن كان صغيراً أو كبيراً، وندرك أن مصدر الصوت يتألم لسبب أو لآخر... إن الصوت حدث... ولكل حدث دلالته الخاصة...

ويلاحظ المتأمل في الأصوات التي تصدر عن غير الإنسان أنها متجانسة أحادية النغمة... فصوت البقر متجانس إلا ما كان لاختلاف أسنانها... وكذلك أصوات الإبل وأصناف الطيور... أما صوت الناس فمختلف في صفاته من إنسان لآخر ومن حرف لآخر...، وهو مركب أيضاً، وللوقوف على مقدار ذلك خذ مثلاً الموج والحمار والديك من ناحية والإنسان من ناحية أخرى... وقارن طبيعة أصوات المجموعة الأولى بصوت الإنسان... تلك أصوات أحادية تجري على وتيرة واحدة ونمط واحد... أما الإنسان فصوته يتردد بين همس وجهر وصفير وإطباق وغير ذلك مما تعكسه أصوات الألفبائية، والأصوات الأخرى المعبرة كنقرة مقدم اللسان عند الرفض، بمعنى لا، ونقرة جانبه عند الإيجاب، بمعنى نعم. ومن ذلك (أف) التي هي في الأصل (فاء) يرسلها المصدور نفثاً يروّح بذلك عن نفسه عند رفض شيء يشعر أنه ملزم به، والآه التي هي حكاية صوت المتأوه، ونحو ذلك.

ومن هذه القدرة على إصدار الأصوات تمكَّن الإنسان من تسمية أصوات الحيوانات وغيرها بما يتناسب معها من أصواته، فسمى صوت الماء الجاري خريراً، والحية فحيحاً والضفدع نقيقاً والعقرب صَئِيْتاً، والباب والجُندب صريراً والبقر خواراً والإبل رغاء...

الطفل يكتشف قدراته الصوتية :

وفي مرحلة تالية، يبدأ الطفل في اكتشاف قدراته، وذلك من خلال ما يهتدي إليه بالصدفة من الأصوات، وبتقليد ما يعيه من أصوات من هم حوله، لاسيما أمه، ويأخذ معجمه الصوتي في التوسع بمقدار ما تتسع مداركه وما يكتسبه من المعاني والمعارف الأولية. وتدريجياً، يبدأ الطفل بتركيب الأصوات في مفردات، وفي مرحلة لاحقة يبدأ في تركيب المفردات في جمل وعبارات.

إن لغة الطفل تتدرج من اعتماد على الصوت

الواحد (الحرف) يكرر بمفرده أحياناً، أو يصوّت به مرة واحدة من حين لآخر، إلى اعتماد على الصوتين اللذين غالباً ما يكون أحدهما حرف علّة، ومرد ذلك إلى أن حرف العلة حركة طويلة يجري معها النَّفَس، فهي بذلك تريح جهاز النطق، وتمكن من اختيار الصوت التالي، على العكس من الحركات القصيرة... ونلاحظ أن الإنسان إذا تلعثم أو أُرْتِجَ عليه فإنه يمد الحركات القصيرة فتغدو طويلة وأطول... كأنه بذلك الصوت الممدود يسعف نفسه عسى أن تقع على الألفاظ المطلوبة... وهكذا إلى أن تكتمل لديه المَلَكَة اللغوية.

نشأة اللغة الأم :

ترى هل يصح أن نقيس نشأة اللغة الأم بنشأة اللغة عند الطفل ؟ يبدو أن وجوه التناظر كثيرة، ويكفي لتوضيح التقارب والتناظر بين اللغتين أن كلاً منهما تبدأ فقيرة محدودة، وتنمو بعد ذلك بشكل تراكمي، تماماً كالنهر يبدأ بجدول ثم لا يلبث حتى يكبر بما ينتهي إليه من مياه الروافد التي تصب في مجراه من مكان لآخر... ولك أن تقارن بنهر النيل من أوله «نهير كاجيرا» إلى مصب فرعيه في البحر المتوسط.

لم يكن لدى الإنسان قديما من المعارف ماله اليوم، وسيكون له في غد أكثر مما لديه اليوم... وهذا يعني أن اللغة بدأت بألفاظ تعكس مبلغ الأنسان من العلم، وقد كان محدوداً جداً ينحصر في صيد ومأوى، ثم دخلت النار مجال علمه ومعرفته، وتطورت من بعدُ آلته، وهكذا دواليك حتى وصل إلى القمر وصنع الأجهزة الإلكترونية. وإن نظرة عاجلة في تطور المعارف والصناعات في الأربعين عاماً الماضية لتقفنا على حقيقة مذهلة.

ماذا علم الله ـ سبحانه وتعالى ـ آدم عليه السلام ؟

ذهب المفسرون واللغويون في تفسير قوله تعالى : ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ (سورة البقرة الآية 31) مذاهب شتى[6]، فمن قائل إنما علمه أسماء الملائكة، وقائل ذهب إلى أن المقصود أسماء ولده إنساناً إنسانا والدواب، وهناك من ذهب إلى أن المقصود هو اسم الصفحة والقدر، وذهب آخرون إلى أن المراد هو اسم كل دابة وكل طير وكل شيء، وقيل بل هي أسماء الأشياء كلها ذواتها وصفاتها وأفعالها، كما قال ابن عباس، رضي الله عنه، حتى الفسوة والفُسية، يعني أسماء الذوات والأفعال المكبر والمصغر.

وأعتقد، إن كان لي أن أجتهد في هذا الموضوع، أن آدم، عليه السلام، عُلّم بالإلهام المعاني المفردة والأصوات التي تدل عليها ـــ دفعة واحدة، بدلاً من أن يكتسبها بالتجربة التي تتطلب وقتاً طويلاً، وهذا الاجتهاد ينسجم مع ما ذهب إليه ابن عباس في السطور السابقة. فعُلّم أن يصوت بالفاء، وأن دلالة ذلك الصوت تقع على معنى التفرق والانتشار، وعلم أن يصوت بالغين، وأن دلالة هذا الصوت تقع على معنى الحجب والاحتجاب، وهذه كلها من الأسماء، لأن الاسم هو العلامة على المسمى والمعنى... وعلم آدم، عليه السلام، بعض أسماء الأعلام، وتحديداً الملائكة الذين كانوا حاضرين أحداث الآية الكريمة السابقة.

وبعبارة أخرى، نستطيع أن نقول إن عقلية آدم عليه السلام قد بُرمجت حينذاك، فغدا قادراً على توليد الألفاظ اللازمة للمعاني والمعارف التي كانت تعْمر حياته آنذاك، وليس شرطاً أن يكون تعبيره بألفاظ لها طبيعة ألفاظنا، ولكنها تقوم على أساس من البرمجة المذكورة، التي تمت بموجب ما علّمه الله ـ عز وجل ـ إياه، من أن لكل اسم معنى، ولكل صوت